مجلـــــة السعيد للعلـــــوم الإنســـانيـــة والتطبيقية
AL - Saeed Journal of Humanities and Applied Sciences
ISSN: 2616 – 6305 (Print) ISSN: 2790 – 7554 (Online)
https://alsaeeduni.net/colleges/research-and-strategic/2017-03-10-08-03-59

الاستشهادُ النَّحويُّ في العصرِ الإسلامي دراسة في شعرِ حسان بن ثابت (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) أنموذجًا

د/ رشيد محمد حسن الرهوي
أستاذ النَّحو واللغة المشارك
التربية زنجبار ـ جامعة أبين

د/ أحمد محمود علي عاطف
أستاذ الصَّرف واللغة المساعد
كلية التربية زنجبار ـ جامعة أبين

تاريخ تسليم البحث 12/2/2022 تاريخ قبوله للنشر 6/4/2022

الاستشهادُ النَّحويُّ في العصرِ الإسلامي دراسةٌ في شعرِ حسان بن ثابت (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)، أنموذجًا

د/ رشيد محمد حسن الرهوي
أستاذ النَّحو واللغة المشارك
كلية التربية زنجبار ـ جامعة أبين

د/ أحمد محمود علي عاطف
أستاذ الصَّرف واللغة المساعد
كلية التربية زنجبار ـ جامعة أبين

الملخص

درس البحثُ الشَّاهدَ النَّحويَّ في شعر الصحابي الجليل حسان بن ثابتـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الذي عايش المصطفى (ﷺ)، فهدفتُ من خلاله الكشف عن دور شعر الصحابي الجليل حسان بن ثابت في تأصيل قواعد اللغة، فقد استشهد بشعره النَّحاةُ جميعًا، لما لشعرهِ من أصالةٍ عظيمةٍ؛ لأنَّهُ قيل في زمن التنزيل القرآني، فكان شاهدًا على أصالته، وصحته؛ إذ إنَّ أكثرَهُ قيل بحضرة رسول اللهـ ﷺ فأجازه.

وقد اعتمدنا في ذلك المنهج الوصفي التَّحليليَّ، بجمع شواهده النَّحويَّة الواردة في شعر الصحابي حسان بن ثابت– ﷺ– من مظانها، في ديوانه، ومعاجم الشواهد، وكتب النحويين المتقدمين، والمتأخرين، مع بيان دراسة الشَّاهد لديهم، ثم عرضت آراء النَّحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم.

وقد جاء البحث في مقدمةٍ، وثلاثة مباحث، وخاتمة، خصصتُ المبحث الأوَّل في الاستشهادِ النَّحويّ في الأسماءِ المرفوعةِ، والمنصوبةِ، والمجرورةِ، وتناول المبحث الثاني الاستشهادِ النَّحويّ في الأفعال المبنيَّة والمعربة، وجاء المبحث الثالث في الاستشهادِ النَّحويّ في الحروف المفردة، والثنائية، والثلاثية وما زاد، ثم جاءت الخاتمة، وقد تضمنت أهم النتائج التي توصَّل إليها الباحثان.

الكلمات المفتاحية: الشعر، الاستشهاد النَّحوي، حسان بن ثابت.

The Grammatical Citation in the Islamic Era: A Case Study with Reference to the Poetry of Hassan Bin Thabit (May Allah be well-pleased with him)

Dr.. Rashid Mohammed Hassan Al-Rahwi
Associate Professor of Grammar and Language
College of Education Zanzibar - Abyan University

Dr.. Ahmed Mahmoud Ali Atef
Assistant professor of morphology and language
College of Education Zanzibar - Abyan University

Abstract

This research aimed at studying the grammatical indices in the poetry of Hassan Bin Thabit (may Allah be well-pleased with him) who lived through the life of the Prophet Mohammed (peace and prayers be upon him). It aimed at finding out the role of Hassan's poetry in originating the Arabic language rules. His poetry has been cited by all grammarians for it has a great originality because it was said at the period of Qur'anic Revelation which is an evidence of its originality and validity as it was said at the presence of the Prophet Mohammad (peace and prayers be upon him) and hence got approved by him (The Prophet Mohammed).

The research has used the descriptive and analytical approach where the grammatical indices in the poetry of the prophet's companion, Hassan Ben Thabit (may Allah be well-pleased with him) have been elicited and constructed from the sources including his Devan (collection of poems), dictionaries of indices, earlier and later grammarians' books along with stating their studies of the indices. Then, the views of Basra, Kufa and other grammarians have been reviewed.

The research has been organized into an introduction, three main sections, and a conclusion. The first of the main sections has been devoted to the grammatical citation of the nouns of nominative case, accusative case and genitive case. The second section has presented the grammatical citation of the indeclinably-ended or uninflected (mabniy) verbs and the inflected (mu'rab) verbs. The third section has been concerned with the function words of single characters, double characters, triple characters, and above. The conclusion has been added to include the main findings and results of the study.

Keywords: poetry, grammatical citation, Hassan bin Thabet.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمَّا بعدُ:

فإنَّ الشَّعرَ ديوانُ العربِ، والقرآن نزل باللسان العربي المبين، قال ابن فارس: "والشَّعرُ ديوانُ العرب، وبه حفظت الأنساب وعُرِفت المآثر، ومنه تُعُلِّمت اللغة، وهو حُجَّة فيما أشكل من غريب كتاب الله، وغريب حديث رسول الله ـ صلى اللهُ عليه وسلم ـ وحديث صحابته والتابعين" (ابن فارس، ١٩٩٧م، ٢١٢).

لذلك هناك ارتباط وثيق بين القرآن والمعنى الشَّعري، حتى أصبح الشَّاهدُ منهما له أهمية كبيرة في علوم اللغة عامة، والنَّحو خاصة، فأخذ الشَّاهد الشَّعريُّ يحتل مكانة كبيرة في المؤلفات الأولى في اللغة والنَّحو، وأصبح جزءًا لا ينفصل عنها.

ويُعدُّ الشَّاهدُ النَّحويُّ الشَّعريُّ، من أكثر الشَّواهد استعمالًا لدى النَّحاة، وذلك لما يؤديه من استنباط قاعدة، أو تأكيدها، أو توضيحها؛ ولذلك فقد حظيت الشَّواهد النَّحويَّة بعناية علماء النحو واللغة منذ عهد مبكر، وقد ظهر هذا الاهتمام جليًا عند إمام النَّحويين سيبويه في كتابه(الكتاب)؛ وقد استشهد سيبويه في الكتاب بما يزيد عن ألف شاهد شعري (سيبويه، ١٩٨٨،٢/٣٤٦)، وهناك نحويون تقارب عدد الشَّواهد الشَّعرية عندهم بعدد الشَّواهد القرآنية؛ فالشواهد الشعرية عند المبِّرد في كتابه (المقتضب) تقترب كثيرًا في عددها من الشَّواهد القرآنية (المبِّرد، ١/١١٥).

فالشَّاهدُ النَّحويُّ الشَّعريُّ، يُعدُّ مصدرًا من مصادر الاحتجاج عند النحويين؛ إذ بنوا عليه كثيرًا من قواعدهم، واستخلصوا منه كثيرًا من أصولهم، ولا تكاد مسألة من مسائل النَّحو تخلو من شاهدٍ شعريٍّ أو أكثر وهو مثار خلاف وجدل بين نحويي البصرة والكوفة، فقد تميز البصريون بالتشدد في اختيار شواهدهم، في حين نرى الكوفيين تميزوا بالتسامح في ذلك، وهذا ما ذكره السيوطي: "... اتفقوا على أنَّ البصريين أصح قياسًا؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشَّاذ، والكوفيين أوسع رواية، قال ابن جني: الكوفيون علامون بأشعار العرب مطلعون عليها" (السيوطي، ١٩٨٩م، ٤٢١).

ولذلك فكلمة شاهد تحمل معاني عدة من الناحية اللغوية، إلا أنَّ المعنى الأول الذي يهمنا في هذا المقام هو ما يدلُّ على معنى الاستدلال والاحتجاج والتوضيح، فالشَّاهد عند النَّحويين واللغويين وغيرهم يساقُ للدلالة والاحتجاج لإثبات قاعدة نحوية، ولذلك فإن معنى وشَهِدَه شُهودًا؛ أي: حضره، فهو شاهد، هو أقرب المعاني؛ لأنَّ الشاهد النحوي سيكون بمعنى الحجة الحاضرة.

ودراسة الشَّاهد الشَّعري تقتضي دراستها لغةً، واصطلاحًا، فالشَّاهد لغةً: اسم فاعل من الفعل (شَهِدَ)، وهو أصل يحمل معاني كثيرة يدل على حضورٍ، وعلمٍ، وإعلام قال الخليل:" شهد: الشَّهْد: العسل مالم يُعْصَرْ من شَمْعِه، شِهاد، والواحدة: شَهْدَة وشُهْدة، والشّهادة أن تقول: أُستُشْهِد فلانٌ فهو شهيد، وقد شهد عليّ فلانٌ بكذا شَهادةً، وهو: شاهد وشهيد والتّشهُّدُ في الصّلاة من قولك: أشهدُ أن لا إله إلَّا اللهُ، وأشهد أنَّ محمّدًا عَبْدُه ورسولُه، وفلانٌ يشهَدُ بالخطبة منه والمشْهَدُ: مَجْمعُ النّاسِ، والجمعُ: مشاهدُ ومشاهدُ مكّة: مواضعُ المناسك، وقولُ اللهِ عزّ وجل وَشاهِدٍ وَمَشْهُودٍ..."(الفراهيدي، ٣/٣٩٨)، ولم يختلف كلام ابن سيده عن كلام الخليل، فالشَّاهد عنده هو الْعَالِم الَّذِي يبين مَا علمه، شَهِدَ عَلَيْهِ شَهادَةً (ابن سيده، ٢٠٠٠، ٤/١٨١) وَالشَّهِيدُ: الْقَتِيلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ قَوْمٌ: سُمِّيَ بِذَلِك؛ لِأَنَّ

مَلَائِكَةَ الرَّحْمَةِ تَشْهَدُهُ، أَيْ تَحْضُرُهُ، وَقَالَ آخَرُونَ: سُمِّيَ بِذَلِكَ لِسُقُوطِهِ بِالْأَرْضِ، وَالْأَرْضُ تُسَمَّى الشَّاهِدَةَ، وَالشَّاهِدُ: اللِّسَانُ، وَالشَّاهِدُ: الْمَلَكُ (ابن فارس، ١٩٧٩م، ٢٢١/٣).

وخصَّ ابن منظور الشَّهادَةَ بأنَّها خَبرٌ قاطعٌ، تقولُ مِنْهُ: شَهِدَ الرجلُ عَلَى كَذَا، وَرُبَّمَا قَالُوا شَهْدَ الرجلُ، بِسُكُونِ الْهَاءِ لِلتَّخْفِيفِ؛ وشَهِدَ الشَّاهِدُ عِنْدَ الْحَاكِمِ، أَيْ: بَيَّنَ مَا يَعْلَمُهُ وأَظهره، وشَهِدَ فُلَانٌ عَلَى فُلَانٍ بِحَقٍّ، فَهُوَ شَاهِدٌ وَشَهِيدٌ، واسْتُشْهِدَ فُلَانٌ، فَهُوَ شَهِيدٌ. والمشاهَدَةُ: الْمُعَايَنَةُ. وشَهِدَه شُهودًا؛ أَيْ: حَضَره، فَهُوَ شاهِدٌ. وقَوْم شُهُود؛ أَيْ: حُضور، وَهُوَ فِي الأَصل مَصْدَرٌ (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ٢٣٩/٣).

والشَّاهد الشَّعري اصطلاحًا عند أهل اللغة، هو الجزئي الذي يُستشهد به في إثبات القاعدة، لكون ذلك الجزء من التنزيل، أو من لسان العرب الموثوق بعربيتهم" (التَّهانوي، ١٩٩٦م، ١٠٠٢/١)، والاستشهاد لا يقتصر على أهل النَّحو واللغة، بل يلجأ إليه علماء البلاغة والمفسرون؛ وذلك لشرح كلمة غريبة، أو لإبراز صيغة في الاشتقاق شاذة، وطريقهم في ذلك كله قواميس اللغة ومعاجم اللغة المعتمدة (اليعلاوي، ١٩٨٩م، ٢٠)، وعرَّفهُ أحد الباحثين المحدثين بأنَّهُ جملة من كلام العرب، أو ما جرى مجراه، كالقرآن الكريم تتسم بمواصفات معينة، وتقوم دليلًا على استعمال العرب لفظًا لمعناه، أو نسقًا في نظم أو كلام، أو على وقوع شيء إذا اقترن بغيره، أو على علاقة بين لفظ وآخر، أو معنى وغيره، وتقديم وتأخير، أو اشتقاق أو بناء، ونحو ذلك مما يصعب حصره، ومما محسوب في مناحي كلام العرب الفصحاء (جبر، ١٩٩٢م، ٢٦٥).

وعلى هذا، فإنَّ للشَّاهد وظيفةَ إثبات القاعدة، وتأكيدها، بل الحكم بصحة اللفظة، والتركيب؛ مع بيان ما قد يعتري القاعدة من الشذوذ، وعدم الاطراد، وأحيانًا يطلق الشاهد على البيت كله دون تعيين لموضع الشاهد منه كما هو عند بعضهم الآخر وعلى هذا يكون المقصود بالشَّاهد الشَّعري اصطلاحًا: هو الشعر الذي يستشهد به في إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة، أو تركيب لكونه من شِعر من يوثق بعربيتهم (علوان، ١٩٧٦م، ٢١).

المبحث الأول: الاستشهادُ النَّحويُّ في الأسماءِ المرفوعة، والمنصوبةِ والمجرورةِ.

أولًا: الاستشهادُ النَّحويُّ في الأسماء المرفوعة:

١) قالَ حسانُ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:–

فَمَن يَهجُو رَسُولَ الله مِنكُم وَيَمدَحُهُ وَينَصُرُهُ سَوَاء[١]

الشَّاهد قوله: (ويمدحه وينصره)، والمسألة هي: (حذف الموصول الاسمي "مَن")؛ أي إنَّ هناك اسمًا موصولًا يعرب مبتدأ عند قوله: (ويمدحه وينصره)، وفي المسألة قولان: فالكوفيون، والأخفش، والبغداديون (الفراء، ٣١٥/٢، والأخفش، ١٩٩٠م، ٢٥٩/١)، يرون أنَّ المحذوف اسم موصول، ووافقهم على ذلك ابن مالك؛ إذ قال: "وإذا كان الموصول اسمًا أجاز الكوفيون حذفه إذا عُلِمَ، وبقولهم في ذلك أقول، وإن كان خلاف قول البصريين إلَّا الأخفش" (ابن مالك، ١٩٩٠م، ٢٣٥/١)، وأخذ بقولهم من المتأخرين؛ إذ قال بـ: "حذف الموصول وإبقاء صلته" (لأشموني، ١٩٩٨م، ١٦٣/١)، ويرى أنَّهُ قد "يُحذَفُ ما عَلِمَ من موصولٍ غير (أل)، ومن صلته غيرها" (المصدر نفسه، ١٦٣/١)، مستدلًا على ذلك بقول حسان:

فَمَن يَهجُو رَسُولَ الله مِنكُم وَيَمدَحُهُ وَينَصُرُهُ سَوَاء

[١] - من الوافر، في ديوانه: ٢٠.

وقد احتجَّ أصحاب هذا القول بالسَّماع (السيوطي،١/٣٤٣)، كقوله تعالى: "{... وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ...} {العنكبوت: ٢٩/٤٦}؛ أي (والذي أنزل إليكم)؛ لأنَّ المنزل إلى المسلمين ليس هو المنزل إلى غيرهم من أهل الكتاب، وقول الشَّاعر:

فوَ اللَّه مَا نِلْتُم وَمَا نِيلَ مِنكُمُ ... بمعتدل وَفْق وَلَا مُتَقَارِبِ[1]

وقد جوَّز هذا السَّيوطي في الموصول الاسمي غير أل دون الحروف، ثُمَّ ذكر أنَّ هذا الموصول قد أجازه الكوفيون، والبغداديون، والأخفش، وابن مالك (السيوطي،١/٣٤٣).

وذكر شوقي ضيف أنَّ كتب النَّحو تنصُّ كثيرًا على أن الكوفيين تابعوا الأخفش في هذا الرأي أو ذاك، ومما تابعوه فيه أنَّ اسم الموصول قد يُحذف إذا عُلم، كقول حسان: ..... ويمدحه وينصره سواء؛ إذ كان يقدر: ومن يمدحه، وكان يجيز، وتابعه الكوفيون" (حسن،١/٩٨).

وهناك من المحدثين من وافق أصحاب هذا المذهب بقوله: "ولولا هذا التقدير لكان ظاهر الكلام أنَّ الهجاء، والمدح، والنصر كل أولئك من فريق واحد، فالتقدير، فمن يهجو رسول الله، ومن يمدحه وينصره سواء" (المصدر نفسه، ١٩٨٢م/٣٩٣).

ويرى المبّرد أنَّ المحذوف الاسم الموصوف، والوصف قام مقامه، قائلًا: "جعل مَن نكرة، وجعل الفعل وصفًا لها، ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف، فكأنَّهُ قال: وواحد يمدحه وينصره؛ لأنَّ الوصف يقع موضع الموصوف إذا كان دالًا عليه، وعلى هذا جاء قول الله تعالى: {وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا} {النساء: ٤/١٥٩}، كأنَّهُ قال- والله أعلم- (وإن أحد من أهل...)، وقال الشاعر[2]:

هَل الدَّهرُ إلا تارتان فَتارةٌ أمُوتُ ،وأُخرَى أبتغِي العيشَ أكدحُ

يريد (وتارة أخرى) (المبّرد، ٢/١٣٧) ووافقه في هذا تلميذه ابن السَّراج ثم قال: "وهذا كله قول أبي العباس ومذهبه" (ابن السَّراج، ١٩٩٦م، ٢/١٧٧).

والذي يراه الباحثان هو القول الأول؛ لأنَّ ذلك ثابت بالقياس والسَّماع، فالقياس على "أنْ "فإنَّ حذفها مكتفًيا بصلتها جائز بإجماع، مع أنَّ دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول على (مَن)؛ لأنَّ صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه ويميل المذهب إليه، وفي ذلك مزيد على ما يحصل بالصِّلة؛ وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها، فكان الموصول الاسمي أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفي، وأيضًا فإنَّ الموصول الاسمي كالمضاف، وصلته كالمضاف إليه، وحذف المضاف إذا عُلِمَ جائز، فكذلك ما أشبهه..."(ابن مالك، ١٩٩٠، ١/٢٣٥).

٢) **قالَ حسانُ- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:-**

أَهَجُوهُ وَلَستَ لهُ بِندٍ فَشرُّكُمَا لِخيرِكُمَا الفِداءُ[3]

الشاهد قوله:(فشرُّكما لخيركما الفداء)، والمسألة فيها (إيراد أفعل، للتفضيل بين ما ليس بينهما تفضيل).

---

[1]- من الطويل لعبد الله بن رواحة وليس في ديوانه: ينظر: ابن مالك،١٩٩٠م، ١/٣٩، ابن مالك،١٩٨٢م، ٢/٨٤٦.

[2]- من الطويل لابن مقبل في ديوانه، ٣٨ و٣٩.

[3]- من الوافر، ديوانه: ٢٠.

وقد ذكر في (أفعل التفضيل) بأنَّهُ اسم لدخول علامات الاسم عليه، وهو ممتنع من الصرف، للزوم الوصفية ووزن الفعل، ولا ينصرف على صيغة أفعل، إلا أنَّ الهمزة حذفت في الأكثر من "خير" و "ش" لكثرةِ الاستعمال، وقد يعامل معاملتها في ذلك "حب" كقول الشاعر:

وَزَادَنِي كلفًا بالحبِّ أَن مُنعِتُ ... وَحبّ شَيْئا إِلَى الْإِنْسَان مَا مُنعِا[1]

فالشاهد في حبِّ شيءٍ إنما أراد (وأحبُّ شيءٍ) فأصله "أحبب" على وزن أفعل، ولما اجتمع مثلان أولهما متحرك والثاني ساكن، أدغم أحدهما في الآخر فصار "أحبُّ" ولما كثر استعماله خففوه بحذف الهمزة الأولى فصار "أحبُّ" (الأشموني، ١٩٩٨م، ٢٩٨/٢)، وقال أيضًا:" ورود أفعل التفضيل عاريًا من معنى التفضيل (المصدر نفسه: ٢٩٨/٢).

وظهر في هذه المسألة قولان، فالأشموني يقر بورود أفعل التفضيل عاريًا عن معنى التفضيل، مستدلًا بالسَّماع، كما في قوله تعالى: {رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ...} {الإسراء: ٥٤/١٧} وقوله تعالى: {... وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ...} {الروم: ٢٧/٣٠}، وقول الشاعر:

إِنَّ الذي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا ... بَيْتاً دَعائِمُهُ أَعَزُّ وأَطْوَلُ[2]

فالشاهد هنا: «أعزّ وأطول»؛ حيث استعمل صيغتي التفضيل في غير التفضيل؛ لأنَّهُ لا يعترف بأنَّ لجرير بيتًا دعائمه عزيزة، طويلة... (شُراب، ٢٠٠٧م، ٢٣٧/٢)، وقول حسان:.... "فشركما لخيركما" " فإن كلًا منهما أفعل تفضيل، وجاء عاريًا عن معنى التفضيل، وهذا جائز" (الأشموني، ١٩٩٨م، ٢٣٧/٢).

ويرى السهيلي أنَّهُ لا يكون هذا التفضيل، وذلك لشناعة لفظه، وقد ذكر هذا القول البغدادي، بقوله: "فشركما لخيركما الْفِدَاء، قَالَ السُّهيْلي: فِي ظَاهر هَذَا اللَّفْظ شناعة؛ لِأَنَّ الْمَعْرُوف أَن لَا يُقَال: هُوَ شرهما إِلَّا وَفِي كليهمَا شَرّ، وَكَذَلِكَ شَرّ مِنْك" (البغدادي،١٩٩٧م،٢٣٧/٩)، وَلَكِن سِيبَوَيْهِ قَالَ: تَقول:" مررتُ برجلٍ شَرٍّ منك، فهو نعتٌ على أنه نقصَ أَنْ يكون مثله. ومنه: مررتُ برجلٍ خيرٍ منك، فهو نعتٌ له بأنَّهُ قد زاد على أن يكون مثلَه..." (سيبويه، ١٩٨٨م،٤٢٣/١).

وَهَذَا يدْفع الشناعة عَن الْكَلَام الأول، وَنَحْو مِنْهُ، ذكر الإمام مسلم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا» (مسلم، باب تسوية الصفوف وإقامتها، حديث رقم، ٤٤٠، ٣٢٦/١) يُرِيد: نُقْصَان حظهم عَن حَظّ الصَّفّ الأول، كَمَا قَالَ سِيبَوَيْهِ وَلَا يجوز أَن يُرِيد التَّفْضِيل فِي الشَّرّ (البغدادي،١٩٩٧م، ٢٣٩/٩).

وكذلك تقول العرب: "أخزى الله أمرين خيرهما الشح" (الجاحظ، ١٤١٩هـ، ٢٢١)، فالراجح الذي يراه الباحثان جواز هذا التفضيل، وذلك لوروده في القرآن، والحديث، وكلام العرب شعره، ونثره.

٣) **قالَ حسانُ– رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:–**

وَشَقَّ لَهُ مِن اسمِهِ لِيُجِلَّهُ فَذُو العَرشِ مَحمُودٌ وَهَذَا مُحَمَّدُ[3]

---

[1]- من البسيط، للأحوص في ديوانه: ١٥٣.

[2]- من الكامل للفرزدق في ديوانه: ١٥٥/٢.

[3]- من الطويل، ديوانه: ٥٤.

الشاهد في قوله (وهذا محمدُ)، والمسألة فيها (إيراد اسم العلم على صورة الوصف)؛ إذ يلمح الوصف في اسم مُحَمَّد، أي: ذو المحامد.

وهو أنَّ المتكلم من الشعراء وغيرهم، يذكرون الممدوح، ثم يجعلون الكلام الذي يشير إلى العلمية الدالة على المذكور بما يتضمن الوصفية، كما جاء في الخزانة "على أنَّهُ يمكن لمح الوصف مع العلمية؛ أي يمكن أن يُلاحظ بعد العلمية الوصف الذي كان قبلها، وبملاحظته يوضع علمًا، فإن (مُحَمَّد) وضع علمًا على نبينا ﷺ- (البغدادي، ١٩٩٧م،١/٢٢٣)، وَمُحَمَّدٌ وأَحمد: مِنْ أَسماء سَيِّدِنَا الْمُصْطَفَى رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وَقَدْ سَمَّتْ مُحَمَّدًا وأَحمد... والمحمَّد: الَّذِي كَثُرَتْ خِصَالُهُ الْمَحْمُودَةُ (ابن منظور، ١٤١٤هـ،٣/١٥٧) كما قال الأعشى في مدح النعمان بن المنذر:

إليك، أَبَيتَ اللعنَ، كَانَ كَلالُها، ... إلى الماجِد القَرْم الجَواد المُحَمَّد[١]

فنرى أنَّهُ بعد أن صار علمًا، يجوز أن يُلحظ معناه اللغوي كما لحظه حسان في هذا البيت (البغدادي،١٩٩٧م،١/٢٢٤)، "فمحمود لا يدل على الكثرة، و(مُحَمَّد) يدل على ذلك (ابن يعيش،٢٠٠١م،١/٤٦)، والذي يدل على الفرق بينهما قول الشاعر:

فلستَ بمحمودٍ ولا بمحمَّدٍ ... ولكِنَّما أَنْتَ الحَبَطُّ الحُباتِرُ[٢]

وذكر الشيخ خالد الأزهري أنَّ (محمدًا)"علمٌ منقولٌ من اسم مفعول(حمَّد) بالتشديد، سُمِيَ ﷺ بذلك لكثرة خصاله المحمودة" (الأزهري، ٢٠٠٠، ١/٨).

٤) **قالَ حسانُ- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:-**

أَهاجَيتُم حَسَّانَ عِندَ ذَكَائِهِ فَغَيٌّ لِأَوْلَادِ الحِمَاسِ طَوِيلُ[٣]

الشَّاهد عند قوله: (فغيٌّ لأولاد الحماس طويل)، والمسألة هي (مجيء غيٌّ مرفوع)، وتأتي هذه المسألة في المصادر التي تُنصَب على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره..... عند المصادر الناصبة؛ إذ ذكر سيبويه كلامًا مفصلًا في بابه ثم قال: "وقد رفعت الشعراء بعض هذا فجعلوه مبتدأً وجعلوا ما بعده مبنيًا عليه.... وهو شبيه ببيت سمعناه ممن يوثق بعربيتهم يرويه لقومه، قال:

عَذِيرُكَ من مَوْلًى إذا نِمْتَ لم يَنَمْ ... يقولُ الخَنَا أو تَعْتَرِيكَ زَنابِرُه[٤]

يقول: إنَّما عذيرك إيَّاي أن تعذرني من مولى هذا نعته. والشاهد: رفع «عذيرُك» على الابتداء، وخبره الجار والمجرور بعده. وكان الوجه في «عذيرك» النصب، لوضعه موضع الفعل (سيبويه، ١٩٨٨م،١/٣١٣).

قال سيبويه: "فإنْ قيل: حزَّنتُ قومَك بعضُهم أَفضلُ من بعضٍ، وأَبكيتُ قومَك بعضُهم أكرمُ من بعضٍ، كان الرفع الوجهَ؛ لأنَّ الآخِر هو الأوّل ولم تجعله في موضع مفعولٍ هو غيرُ الأوَّل وإن شئت نصبته على قولك: حزنت قومك بعضهم قائماً وبعضَهم قاعدًا على الحال؛ لأنَّك قد تقول: رأيت قومك أكثرهم وحزنت قومك بعضَهم، فإذا جاز هذا أَتْبَعتَهُ ما يكون حالاً وإن كان مما يَتعدَّى إلى مفعولينِ أَنفذتَه إليه؛ لأنَّه كأَنه لم تذكر قبله شيئاً كأنه رأيتُ قومَك، وحزّنت قومك. إلاّ أَنَّ أعربه وأكثرَه إذا كان

---

[١]- من الطويل ديوان الأعشى: ١٣١.

[٢]- مجهول النسب، ينظر: ابن يعيش،٢٠٠١م، ١/٤٦.

[٣]- من الطويل، ديوانه: ٢١٠.

[٤]- الرجز للملبد بن حرملة، السَّيرافي، ١٩٧٤م، ٢/ ٢٠٥، وهو بلا نسبة الكتاب،، ينظر سيبويه، ١٩٨٨م، ١/٣١٣.

الآخِرُ هو الأوّلَ أن يُبْتَدَأَ وإنْ أَجريتَه على النَّصب، فهو عربيٌّ جيّدٌ (المصدر نفسه،١/١٥٨) وهذا مثلُ بيتٍ سمعناه من بعض العرب الموثوق به يَرويه:

فقالَتْ حَنانٌ ما أَتى بِكَ هَهُنا ... أَذَو نَسَبٍ أَمْ أنتَ بالحيّ عارِفُ[1]

فلم تُرِدْ حِنَّ، ولكنها قالت: أمرنَا حَنانٌ، أو ما يصيبنا حنانٌ، وفي هذا المعنى كلّه معنى النصب، ومثلُه في أنَّه على الابتداء وليس على فعلٍ قولُه عزَّ وجلَّ: {قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ} {الأعراف، ١٦٤/٧}، لم يريدُوا أن يَعتذروا اعتذارًا مستأنَفًا من أمرٍ لِيمُوا عليه، ولكنَّهم قيل لهم:"لِمَ تَعِظُونَ" قَوْمًا"؟ قالوا: مَوْعِظتُنا مَعْذِرَةٌ إِلَى رَبِّكُم.

ولو قال رجلٌ لرجلٍ: معذرةً إلى الله، وإليك من كذا وكذا، يريد اعتذارًا، لنصب، ومثل ذلك قولُ الشاعر:

يَشْكو إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى ... صَبرٌ جَميل فكِلانا مُبْتَلَى[2]

فالنَّصبُ أكثر وأجود؛ لأنه يأمره، كأنه يقول: الأمرُ صبرٌ جميلٌ، والذي يُرْفَعُ عليه حَنانٌ وصبرٌ وما أشبه ذلك لا يُستعمل إظهارُه، وتركُ إظهاره كتركِ إظهارِ ما يُنْصَبُ فيه ومثلُه قول بعض العرب: مَنْ أنتَ زيدٌ، أي من أنت كلامُك زيدٌ، فتركوا إظهارَ الرافع كترك إظهار الناصب؛ ولأنَّ فيه ذلك المعنى، وكان بدلاً من اللفظ بالفعل، وسترى مثلَه إنْ شاءَ اللهُ (المصدر نفسه،١/٣٢١).

وذكر السَّيرافي في شرحه أنَّهُ يجوز "رفع المصدر في غير الدعاء، قال سيبويه في المنصوبات:.... رفع صبرٌ أي: صبرٌ جميلٌ أصلح من الشكوى" (السيرافي، ١٩٧٤م، ١/٢٠٨).

ويرى ابن مالك أنَّهُ إذا استوفيت الشروط "يجوز في نحو: (له عليَّ دينار اعترافًا) رفع اعتراف على تقدير: هذا الكلام اعترافٌ، وإذا استوفيت شروط نصب المشبه به فرفعه على الاتباع جائز، وكذلك نصبه على الحال والعامل بيديه أو نحوه (ابن مالك، ١٩٩٠م، ٢٠٠١م /١٩١).

فالشاهد: رفع «صبرٌ» على الابتداء أي: وصبرٌ جميلٌ أمثلُ. أو: على الخبر أي: أمرُك صبرٌ جميلٌ..." (شُراب، ٢٠٠٧م، ٣/٣٥٤).

ويؤكد الجرجاني على أن "يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره، ولزوم الحكم بحذف أو زيادة، من أجل الكلام نفسه، لا من حيث غرض المتكلم به، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزئي الجملة، كالمبتدأ في نحو قوله تعالى: {فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ} {يوسف: ١٨/١٢و٨٣}، وقوله: {مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} {النَّحل: ١١٧/١٦}، لا بدَّ من تقدير محذوف، ولا سبيل إلى أن يكون له معنى دونه، سواء أكان في التنزيل أم في غيره، فإذا نظرت إلى: «صبرٌ جميلٌ»... وجدته يقتضي تقدير محذوف، كما اقتضاه في التنزيل؛ وذلك أنَّ الداعي إلى تقدير المحذوف هاهنا، هو أنَّ الاسم الواحد لا يفيد، والصفة والموصوف حكمهما حكم الاسم الواحد، و«جميل» صفة «للصبر» (الجرجاني،٢٠٠١م، ١/٢٩٥).

وأجاز النَّجار أن "يكون المحذوف هو المبتدأ، أي: صبري صبر جميل، أو الخبر، أي: صبر جميل خير من غيره" (النَّجار،٢٠٠١م، ١/١٩٩)، وهذا هو الحذف الوارد في لغة العرب، وهو الذي نكون عليه؛ سيرًا مع علمائنا.

---

[1] - لم ينسب أحد من النَّحاة هذا البيت إلى أحد، ينظر: المبرد (المقتضب): ٣/٢٢٦، والصَّبان: ١/٣٢٤.
[2] - رجز لم يُعلم قائله، ينظر: سيبويه، ١٩٨٨م، ١/٣٢١.

٥) قالَ حسانُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:ـ

فَنِعمَ صَاحِبُ قَومٍ لَا سِلَاحَ لَهُم وَصَاحِبُ الرَّكبِ عُثمَانَ بنِ عَفَانَ[١]

الشاهد فيه: (فنِعمَ صاحبُ قومٍ)، والمسألة فيها: (ورود فاعل نعم اسمًا منكرًا مضافًا إلى نكرة).

ذكر ابن يعيش أنَّهُ "قد جاء فاعل "نعم" و"بئس" على غير هذَيْن المذهبَيْن، قالوا: "نعم غلامُ رجلٍ زيدٌ"، فرفعوا بـ "نعم" النكرة المضافة إلى ما لا ألف ولا لام فيه زعم الأخفش أن بعض العرب يقول ذاك... قال أبو عليّ: وذلك ليس بالشائع، ولا يجوز ذلك على مذهب سيبويه؛ لأنَّ المرفوع بـ "نعم" و"بئس" لا يكون إلّا دالًا على الجنس، لو قلت: "أهلكَ الناسَ شاةٌ وبعيرٌ"، لم يدلَّ على الجنس كما يدلَّ عليه الشاة والبعير، ولو نصبت "صاحب قوم" في غير هذا البيت على التفسير، لجاز كما تنصب النكرة المفردة في نحو قولك: "نعم رجلًا"، لكنّه ضعيفٌ ها هنا؛ لعطفك في قولك: "وصاحب الركب عثمان" والمرفوعُ لا يعطف على المنصوب، وكان الذي حسّن ذلك في البيت قوله: "وصاحب الركب"، لما عطف عليه ما فيه الألف واللام، دلَّ على أنهما في المعطوف عليه مرادُه؛ لأنّ المعنى واحد (ابن يعيش، ٢٠٠١م، ٣٩٥/٤).

وفي أثناء حديثه عن (نِعْمَ وبِئْسَ) ذكر رضي الدين أنَّهُ "قد يرد فاعلهما منكرًا مفردًا نحو: نعم رجل زيد، أو مضافا إليه، كقوله نعمَ صاحبُ قومٍ... وهو قليل (رضي الدين، ١٩٧٥م، ٢٥٣/٤).

وأشار المرادي وابن هشام في كتابيهما توضيح المقاصد وأوضح المسالك إلى أنَّ الفراء، ومن تبعه من الكوفيين وابن السَّراج، أجازوا إضافة الفاعل إلى النكرة كما في قول الشاعر.... وخصَّ جمهور النحاة ذلك بالضرورة (المرادي، ٢٠٠٨م، ٩٠٦/٢)، (ابن هشام،٢٤٢/٣).

قال الأشموني: "وهذا جائز عند الفراء والكوفيين في سعة الكلام، ومنع ذلك عامة النَّحويين إلَّا في الضرورة (الأشموني، ١٩٩٨م، ٢٧٨/٢).

وقد جاءت في هذا التركيب أقوالٌ منها، المنع، وهو قول سيبويه؛ إذ ذكر أبو علي أنَّهُ لا يجوز ذلك على مذهب سيبويه؛ لأنَّ المرفوع بنعمَ لا يكون إلَّا على الجنس (ابن عادل، ١٩٩٨م، ٧٥/١٩).

ثُمَّ أشار إلى أنَّ العرب قد" تَجْعَل مَا أضيف إِلَى مَا لَيْسَ فِيهِ ألف وَلَام بِمَنْزِلَة مَا فِيهِ (الْألف وَاللَّام) فترفعه، كَمَا ترفع ذَلِك فَتَقول: نعم أَخُو قوم زيد. قَالَ: فَـ (نعم صَاحب قوم...) هُوَ بِمَنْزِلَة صَاحب الْقَوْم. فَإِن قلت: لَعَلَّه ينشد بِالنَّصب صَاحبَ قوم قلت: لَا يكون ذَلِك؛ لِأَنَّك لَا تعطف معرفَة مَرْفُوعَة على نكرَة مَنْصُوبَة. وَهَذَا ضَعِيف" (الفارسي، ١٩٨٥م، ٦٤٠/١).

وأكَّدَ أبو حيان على "أنَّهُ لا يجوز في فاعلهما إذا كان ظاهرًا إلا كونه ذا (أل)، أو مضافًا إلى ما هما فيه، فلا يجوز: نعمَ رجلٌ زيدٌ، ولا: نعمَ ابنُ رجل زيدُ، ولا: بئسَ غلامُ سفرٍ زيدٌ، وهو مذهب سيبويه؛ لأنَّ فاعل نعمَ وبئسَ عنده لا يكون واقعًا إلا على الجنس..."(الأندلسي، ١٩٩٨م، ١٠١/١٠).

وأجازه الفراء، ذلك، ونقل إجازته إلى الكوفيين، وابن السَّراج أي جواز هذا التركيب، وقد حكى الأخفش جواز ذلك عن أناسٍ من العرب (النَّجار، ٢٠٠١م، ٩٤/٣).

وذكر ابن مالك ما حكاه الأخفش بقوله: "يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة. وإلى ذلك أشرت بقولي: "وقد ينكر مفردًا أو مضافًا"، فيقال على هذا نعم امرؤ زيد، ونعم صاحب قوم عمرو... (ابن مالك، ١٩٩٠م، ١٠/٣)، وقال: "وبعضهم فاعل "نعم" نكِرا ... بغير قيد نحو: "نعم ذو قرى"، وهكذا

[١]- البيت من البسيط لحسان وليس في ديوانه، ينظر: الإستراباذي،١٩٧٥م، ٤ /٢٥٣.

"نعم خليلٌ العلا". ... و"نعم من هو" رووا مستعملًا؛ أي: بغير اشتراط إضافة أو إفراد. فيقال: "نعم خليلٌ العلاءُ" و"نعم جليسُ قومٍ هو" (ابن مالك، ١٩٨٢م، ١١٠٤/٢).

أمَّا عامة النحويين يقولون إن هذا ضرورة شعرية (ناظر الجيش، ٢٠٠٧م، ٢٥٣٧/٥) وهذه المسألة ورد تفصيلها في الخزانة؛ إذ ذكرها البغدادي بقوله: "قَالَ الْمرَادِي فِي شرح التسهيل بعد قَول ابْن مَالك: وَقد يُنكر مُفردًا أَو مُضَافًا: حكى الْأَخْفَش أَن نَاسا من الْعَرَب يرفعون ب نعم النكرَة مُفْردَة ومضافة فَيُقَال على هَذَا: نعم امْرُؤ زيد وَنعم صَاحب قوم عَمْرو، وَوَافَقَ الْأَخْفَش فِي كَون الْفَاعِل نكرَة مُضَافَة، وَإِلَى هَذَا وَنَحْوه أَشَارَ بقوله: وفاعل فِي الْغَالِب، وَنقل إجَازَة كَونه مُضَافًا إِلَى نكرَة عَن الْكُوفِيّين وَابْن السَّراج. وَمنع ذَلِك عَامَّة النَّحْوِيين إِلَّا فِي الضَّرُورَة ... (البغدادي، ١٩٩٧م، ٤١٥/٩).

ويرى الباحثان جواز هذا؛ لسماعه عن أناس من العرب، كما نقل الأخفش أنَّ العرب يرفعون بـ(نعم) النكرة المفردة والمضافة.

٦) **قالَ حسانُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:ـ**

حَارِ ابنِ كَعبٍ أَلَا الأَحلَامُ تَزجُرُكُم عَنِي وَأَنتَم مِنَ الجَوفِ الجَمَاخِيرِ
لَا بَاسَ بِالقَومِ مِن طَولٍ وَمِن عِظَمٍ جِسمُ البِغَالِ وَأَحلَامُ العَصَافِيرِ[1]

في هذين البيتين شواهد لمسائل هي:

الأولى: الرفع في قوله: جسمُ البغال وأحلامُ العصافير. والثانية: حذف حرف النداء، والثالثة حارِ ابن كعبٍ؛ إذ جاء مرخمًا؛ فالمسألة الأولى جاء فيها قوله: (جسم البغال)، و(أحلام العصافير)، مرفوعين؛ لأنَّه أوردها على طريقة تعداد الصفات، ولم يردها على طريق الشتم فتنصب.

وقد أشار إلى هذا سيبويه بقوله: "فلم يردْ أن يجعله شتما، ولكنه أراد أن يعدد صفاتهم ويفسرها، فكأنه قال: أمَّا أجسامُهم فكذا، وأمَّا أحلامُهم فكذا. وقال الخليل رحمه الله: لو جعله شتمًا فنصبه على الفعل كان جائزًا وقد يجوز أن ينصب ما كان صفة على معنى الفعل، ولا يريد مدحًا ولا ذمًا ولا شيئًا مما ذكرت لك (سيبويه، ١٩٩٨م، ٧٤/٢).

وكما تقدم يجوز النَّصب كما نقل السيرافي عن الخليل "لو جعله شتمًا فنصبه جاز؛ لأنَّ عظم الأجسام مع قلة العقول ذمٌ أبلغ من ذمٍ صغر العقل مع صغر الجسم" (السَّيرافي، ٢٠٠٨م، ٤٠٢/٢).

وقد ذكر سيبويه هذا الشِّعر بعد أبيات انشدها، وحدد فيها أسماء قد نصبت على طريق الشتم والتحقير وأنشد هذا الشعر، ورفع قوله (جسم البغال وأحلام العصافير) وقوله: ولم يرد أن يجعله شتما يريد أنَّه لم يجعله شتمًا من طريق اللفظ، وإنما هو شتم من طريق المعنى، وهو أغلظ من كثير من الشتم ...ثم قال: "وقوله: لا عيب بالقوم من طول ومن عظم، يريد أنَّ أجسامهم لا تعاب، هي عظيمة طويلة، ولكنَّها كأجسام البغال، التي لا حلوم معها، وقوله: وأحلام العصافير؛ أي: أحلامهم حقيرة وأجسامهم عظيمة، ويجوز أن يريد أنهم لا أحلام لهم كما أنَّ العصفور ليس له حلم ... (المصدر نفسه: ٣٩٠/١).

وهذه المسائل واردة عند العرب في كلامهم، والباحثان أحدهم؛ لذلك فهو مع جمهور العرب في ورود هذه التراكيب في لغتنا، ولله الحمد.

والمسألة الثانية: جاء الاسم المنادى دون حرف من حروف النداء، قال سيبويه: "وإن شئت حذفتهن كلهن استغناء كقولك: حار بنَ كعبٍ، وذلك أنه جعلهم بمنزلة مَن هو مقبِلٌ عليه بحضرته يخاطبه"

[1] - من البسيط، في ديوانه: ١٢٩.

(سيبويه، ١٩٨٨م،٢/٢٣٠) ووافقه المبَّرد، فقال: هذا باب الحروف التي تنبه بها المدعو، ثم ذكر أنَّه" قد تبتدئ الاسْم منادى بِغَيْر حرف من هَذِه الْحُرُوف..." (المبّرد،٢/٢٣٠)، وَقَالَ الله عزَّ وجلَّ: {رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ...} [يوسف: ١٢/١٠١].

وقد اشترط ابن جني على وجود دليل عند الحذف؛ إذ قال: "قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلَّا عن دليل عليه، وإلَّا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته، فأمّا الجملة فنحو قولهم في القسم: والله لا فعلت، وتالله لقد فعلت وأصله: أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل، وبقيت الحال ـ من الجار والجواب ـ دليلًا على الجملة المحذوفة وكذلك الأفعال في الأمر والنهي والتحضيض، نحو قولك: زيدًا، إذا أردت: اضرب زيدًا، أو نحوه، ومنه إياك، إذا حذرته؛ أي: احفظ نفسك ولا تُضِعها، والطريقَ الطريقَ، وهلاّ خيرًا من ذلك، وكذلك الشرط في نحو قوله: الناس مجزيون بأفعالهم إنْ خيرًا فخير وإنْ شرًّا فشرّ؛ أي: إنْ فعل المرء خيرًا جزي خيرًا، وإنْ فعل شرًّا جزي شرًّا" (ابن جني،٢/٣٦٠).

وذكر الزَّركشي في البرهان أنَّه من شروط الحذف أنْ تكون في المذكور دلالة على المحذوف إمَّا من لفظه أو من سياقه، وإلَّا لم يُتمكن من معرفته فيصير اللفظ مُخِلًّا بالفهم (الزَّركشي، ١٩٥٧م، ٣/١٢٧).

والمسألة الثالثة هي قوله: حارِ ابن كعبٍ؛ إذ جاء مرخمًا؛ والترخيم في اصطلاح النحويين هو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص (حسن، ١٩٨٤م، ص٧). فمادة(رخَّمَ)في اللُّغة تدلُّ على معنى اللين والرقة والسهولة، يُقالُ: رخم الكلام والصوت رخامة، فهو رخيم؛ لأنَ ورقَّ وسَهُلَ، ويُقالُ: رخمت الجارية فهي رخيمة، ورخيم إذا كان سهل المنطق؛ فالترخيم عند ابن منظور التليين، ومنه الترخيم في الأسماء؛ لأنهم إنَّما يحذفون أواخرها لسهّلوا النَّطق بها (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ١١٤٧).

وقد تحدث سيبويه عن باب الترخيم، فقال: "هذا باب الترخيم؛ والترخيم حذفُ أواخر الأسماء المفرد تخفيفًا، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفًا، وقد كتبناه فيما مضى... واعلم أن الترخيم لا يكون إلَّا في النداء إلَّا أن يُضطرَّ شاعرٌ، وإنما كان ذلك في النِّداء لكثرته في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من قومي ونحوه في النداء (سيبويه، ١٩٨٨م، ٢/٢٣٩).

ويرى ابن الصائغ أنَّهُ "رُخِّمَ على لغة مَن يحذف آخر الاسم، ويُبقى الباقي على ما كان عليه من كسر الرّاء؛ وهذه اللّغة هي الأكثر (الصائغ، ٢٠٠٤م، ٢/٦٣٤).

وجعله ابن هشام "مرخمًا على لغة من ينتظر فيحذف آخر الاسم، ويبقي الباقي على ما كان عليه من كسر الراء، وهذه اللغة هي الأشهر والأكثر؛ لأن فيه لغتين ذكرهما صاحب القطر بقوله:" وأشرت بِقَوْلِي كيا جعفَ ضمًا وفتحًا إِلَى أَن التَّرْخِيم يجوز فِيهِ قطع النّظر عَن الْمَحْذُوف، فتجعل الْبَاقِي اسْما بِرَأْسِهِ فتضمه، وَيُسمى لُغَة من لَا ينظر، وَيجوز أَن لَا تقطع النّظر عَنهُ بل تَجْعَلهُ مُقَدرًا، فَيبقى مَا كَانَ على مَا كَانَ عَلَيْهِ، وَيُسمى لُغَة من ينْتَظر، فَتَقول على اللُّغَة الثَّانِيَة فِي جَعْفَر: يَا جعف، بِبَقَاء فَتْحة الْفَاء، وَفِي مَالك: (يَا مَال)، بِبَقَاء كسرة اللَّام، وَهِي قِرَاءَة ابْن مَسْعُود (في الآية ٧٧ من سورة الزخرف، ينظر: النحاس، ١٤٢١هـ، ٤/١٢١)، وَفِي مَنْصُور: يَا منص، بَقَاء ضمة الصَّاد، وَفِي هِرقل: يَا هرق، بِبَقَاء سُكُون الْقَاف، وَتقول على اللُّغَة الأولى يَا جعف، وَيَا مَال، وَيَا هرق، بِضَم أعجازهن، وَهِي قِرَاءَة أبي السرى الغنوي وَيَا منص باجتلاب ضمة غير تِلْكَ الضمة، الَّتِي كَانَت قبل التَّرْخِيم (ابن هشام، ١٣٨٣هـ، ١/٢١٤) .

٧) **قالَ حسانُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:ـ**

قَبِيلَةٌ أَلأَمُ الأَحيَاءِ أَكرَمَهُم وَأَغدَرُ النَّاسِ بالجِيرَانِ وَافِيهَا[1]

الشاهد فيه (ألأمُ الأحياء أكرمُهم) وَ (أغدرُ الناس وافيها)، والمسألة فيها (تقديم الخبر على المبتدأ).

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة كما أنَّ الأصل في الخبر أن يكون نكرة، نحو: "سعيدٌ قائمٌ" "وخالد مجتهدٌ"، ولكنَّهما قد يجيئان معرفتين تساوت رتبتُهما، نحو: "اللهُ رَبُّنا" "ومُحَمَّد نبيُّنا" "وسعيد أخوك" "وخالد المنطلقُ"؛ فأيٌّ منهما هو المبتدأ؟ (جرجيس، ٢٠٠٤، ١١٧).

وجاء في شرح التسهيل أنَّهُ "لو كان المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين وجب تقديم المبتدأ؛ لأنَّه لا يتميز من الخبر إلا بذلك، فإن كان له قرينة معنوية يحصل بها التمييز لم يجب تقديم المبتدأ، وذلك نحو قول الشاعر:

وأغناهما أرضاهما بنصيبه ... وكلٌّ له رزقٌ من الله واجب[2]

فألأم الأحياء، وأغناهما خبران مقدمان، وأكرمها وأرضاهما مبتدآن مؤخران، مع التساوي في التَّعريف؛ لأنَّ المعنى إنما يصح بذلك (ابن مالك، ١٩٩٠م،٢٩٦/١)، ومثل ذلك قول الآخر:

بَنُونا بَنُو أبنائنا وبَنَاتُنا بَنُوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأَبَاعِدِ[3]

ففي قوله "بنونا بنو أبنائنا" تقدَّم الخبر، ويجوز: "بنو أبنائنا بنونا" بتقديم المبتدأ، فلا يمنع من ذلك؛ إذ المعنى في كلِّ حال "أنَّ بني أبنائنا هم بنونا" (الغلاييني، ١٩٨٧م، ٢٦٧/٢)؛ أي: "إنَّهم مثل بنينا" (ابن هشام، ١٤٦/١، ابن هشام، ١٩٨٥م، ٥٨٩)؛ لأنَّ أصله: بنو أبنائنا مثل بنينا، فقدّم وأخّر، وترك كلمة(مثل) للعلم بقصد التشبيه؛ إذ المراد تشبيهُ أبناءِ الأبناء بالأبناء، وليس العكس (باحمبص، ٢٠٠٥، ٧١)؛ أي إنَّ مراد القائل الإعلام بأنَّ بني أبنائهم كبنيهم، فالمؤخر مشبه، والمقدم مشبه به، لا يستقيم المعنى إلا بهذا التأويل (ابن مالك،١٩٩٠م، ٢٩٦/١، والسيوطي، ٣٤٨/١)، وقد اشترط أبو حيان وجود قرينة تميز الخبر من المبتدأ جاز التقديم للخبر علي المبتدأ (الأندلسي، ١٩٩٨م، ٣٣٧/٣).

وللنَّحويين في هذا التقديم والتأخير كلامٌ؛ إذ إنَّ الكوفيين منعوا بعض هذا التقديم، فنلاحظ التفرُّق بين النَّحاة إلى مذهبين، فالأول: هو المنعُ؛ إذ منع الكوفيون تأخير المبتدأ، وتقديم خبره، قال أبو البركات الأنباري في الإنصاف: "ذهب الكوفيون إلى أنَّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردًا كان أو جملةً؛ "فالمفرد" نحو: "قائم زيد، وذاهب عمرو" والجملة نحو: "أبوه قائم زيد، وأخوه ذاهب عمرو.

والثاني: وهو الجواز؛ إذ ذهب البصريون إلى أنَّه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة، واحتجوا بأن قالوا: إنما جوّزنا ذلك؛ لأنَّه قد جاء كثيرًا في كلام العرب وأشعارهم (الأنباري، ٢٠٠٣م،٥٦/١).

وأكَّدَ مُحَمَّد عيد على أنَّ: "الشاهد في كلا الشطرين أنَّ كُلًّا من المبتدأ والخبر متعينٌ؛ إذ هو مفهوم من سياق الكلام، والأصل "أكرمها الأم الأحياء " و" وافيها أغدر الناس بالجيران"، فقدَّم الخبر على المبتدأ، وهو لا بأس به ما دام مفهومًا (عيد، ٢٢٦/١).

وذكر أصحاب الشَّواهد الشَّعريَّة ذلك البيت لحسان بن ثابت، أنشده السيوطي شاهدًا على جواز تقديم الخبر على المبتدأ، إذا تساوى المبتدأ والخبر في التعريف، وهنا: أكرمها مبتدأ، وألأم خبر؛ أي:

---

[1] - من البسيط، في ديوانه: ٢٥٤.

[2] - من الطويل مجهول القائل ينظر: الأندلسي، ١٩٩٨م، ٣٣٧/٣.

[3] - من الوافر لمالك بن خالد الهذلي كما نسبه إليه ابن منظور: ٤٧٤/٢.

أكرمها ألأم الأحياء، وسوّغ التقديم وجود قرينة مانعة من التوهم بابتدائية الخبر؛ إذ المراد الإخبار عن «أكرمها» بأنَّهُ ألأم الأحياء وعن «وافيها بأنَّهُ أغدر الناس» (شُرابُ، ٢٠٠٧م، ٣٢٢/٣).

وهذه المسألة تكلم فيها كثير من النَّحاة، على جواز هذا التقديم عند العرب، وما منعه النَّحاة إلَّا إذا أوقع لبسًا في المعنى، أمَّا إذا فُهِمَ المعنى، فلك التقديم والتأخير كيفما شئت.

ثانيًا: الاستشهادُ النَّحويُّ في الأسماءِ المنصوبةِ

١) قالَ حسانُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:ـ

كَأَنَّ سَبِيئَةً مَن بيتِ رأسٍ يكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ[١]

الشاهد في قوله:(يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ)، والمسألة جاء فيها (خبر كان معرفة وأخبر به عن نكرة)، وهذه المسألة فيها أقوال عدة، منها ما ذكره الخليل فقال: "وَرُبَمَا جعلُوا النكرَة اسْمًا والمعرفة خَبرًا فَيَقُولُونَ كَانَ رجل عمرًا إِلَّا أَنَّ النكرَة أَشدُّ تمَكنًا من الْمعرفَة؛ لِأَنَّ أصل الْأَشْيَاء نكرَة وَيدخل عَلَيْهَا التَّعْرِيف ..." (الفراهيدي،١٩٩٥م،١٤٦/١).

ووافق السَّيوطي الخليل، فيرى أنَّهُ: "إذا اجتمع نكرة ومعرفة، فالمعرفة الاسم والنكرة الخبر ولا عكس إلَّا في الشعر، هذا مذهب الجمهور، وجوز ابن مالك العكس اختيارا بشرط الفائدة ..." (السَّيوطي،٤٣٥/١).

وذهب سيبويه إلى أنَّهم: "كرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبرًا لما يكون فيه هذا اللبس" (سيبويه، ١٩٨٨م،٤٨/١) وقال أيضًا: "وقد يجوز في الشعر وفي ضعفٍ من الكلام؛ حملهم على ذلك أنَّهُ فعل بمنزلة(ضرب)، وأنَّهُ قد يعلم إذا ذكرت زيدًا وجعلته خبرًا أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام" (المصدر نفسه: ٤٩/١).

ويرى المبّرد أنَّها الضرورة الشعرية، بقوله:" وَاعْلَم أَنَّ الشُّعَرَاء يضطرون فيجعلون الِاسْم نكرَة وَالْخَبَر معرفَة، وَإِنَّمَا حملهمْ على ذَلِك معرفتهم أَن الِاسْم وَالْخَبَر يرجعان إِلَى شَيْء وَاحِد فَمن ذَلِك بيت حسان... وكان الْمَازِنِي يروي يكون مزاجُها عسلًا وَمَاءُ يُرِيد وَفِيه مَاء"(المبّرد،٩٢/٤).

وهو ما ارتضاه ابن هشام في المغني "أن يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر، نحو: كان زيدٌ قائمًا، ولا يعكس إلَّا في ضرورة الشعر" (ابن هشام، ١٩٨٥م،٥٩١/١).

وهناك قول يقرر أنَّ نكرة الجنس تفيد مفاد المعرفة "ألا ترى أنَّك تقول: خرجت فإذا أسد بالباب فتجد معناه خرجت فإذا الأسد بالباب لا فرق بينهما، وذلك أنَّك في الموضعين لا تريد أسدًا واحدًا معينًا، وإنما تريد خرجت فإذا بالباب واحدا من هذا الجنس ...." حتى قال: "إنَّما جاز ذلك من حيث كان عسل وماء جنسين، فكأنه قال: يكون مزاجَها العسلُ والماءُ؛ فبهذا تسهل هذه القراءة ولا تكون من القبيح واللحن الذي ذهب إليه الأعمش (ابن جني، ١٩٩٩م،٢٧٩/١).

وهو مذهب ابن السَّراج: "أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، وهذا قلب ما وضع عليه الكلام وإنما جاء مع الأشياء التي تدخل على المبتدأ والخبر فتعمل لضرورة الشاعر، نحو قوله:... يَكُونُ مزاجَهَا عَسلٌ ومَاءُ، فجعل اسم "كان" عسل وهو نكرة، وجعل مزاجها الخبر وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير ومع ذلك فإنما حسن هذا عند قائله أن عسلًا وماءً نوعان، وليسا كسائر النكرات التي تنفصل بالخلقة والعدد

[١] ـ من الوافر، ديوانه: ١٨.

نحو: تمرة وجوزة، والضمير الذي في "مزاجها" راجع إلى نكرة وهو قوله: سلافة، فهو مثل قولك: خمرة ممزوجة بماء..." (ابن السَّراج،١٩٩٦م،١/٦٧).

كما ذهب إلى هذا المذهب ابن الورَّاق، فيرى أنَّ "العسل نكرة ، وهي اسم كان، والمزاج معرفة وهو الخبر، وإنما حسن مثل هذا؛ لأنَّ العسل اسم جنس فتعريفه كتنكيره في المعنى، وقلما يوجد في أشعارهم أن يكون الخبر معرفة محضة، والاسم نكرة محضة، لما ذكرناه من قبح" (ابن الورَّاق،١٩٩٩م،١/٢٥٢).

أمَّا ابن جني فقد ذهب إلى أنَّهُ "رُوي عن عاصم أنه قرأ: "وَمَا كَانَ صَلاتَهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ" نصبًا "إِلَّا مُكَاءٌ وَتَصْدِيَةٌ" رفعًا، رواه عبيد الله عن سفيان عن الأعمش أن عاصمًا قرأ كذلك قال الأعمش: وإن لحن عاصم تلحن أنت؟! وقد رُوي هذا الحرف أيضًا عن أبان بن تغلب، والأعمش، وعاصم، أنه قرأ كذلك (ابن جني،١٩٩٩م،١/٢٧٩).

قال أبو الفتح: "لسنا ندفع أن جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة قبيح، فإنما جاءت منه أبيات شاذة، وهو في ضرورة الشَّعر أعذر، والوجه اختيار الأفصح الأعراب..." (المصدر نفسه، ١/٢٧٩).

وهذا هو ما ذهب إليه صاحب الكشاف(الزَّمخشري،١٤٠٧هـ،٢/٣٢٦)، وهو ما نقله صاحب خزانة الأدب عنه فقال: إنَّهُ" يجوز أن يخبر في بابي (كان، وإنَّ) بمعرفة عن نكرة في الاختيار كهذا البيت، فإن مزاجها روي بالنصب على أنَّهُ خبر مقدم وهو معرفة ، وعسلٌ اسم كان مؤخر وهو نكرة، لكنه خالفه بقوله: "ولا يجوز هذا إلَّا في ضرورة الشعر" (البغدادي، ١٩٩٧م،٩/٢٨١).

وفي تقديري أنَّ أحسن التخريجات في البيت، ما ذكره ابن الورَّاق، أنَّ العسل اسم جنس فتنكيره كتعريفه في المعنى، وهذا ما سوّغ مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة.

٢) **قالَ حسانُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:ـ**

لَعَنَ الإِلَهُ وَزَجَهَا مَعَهَا هِندَ الهُنُودِ طَوِيلَةَ البَظَرِ[1]

الشَّاهد في قوله (وزوجَها هندَ)، والمسألة فيه هي (تقديم التابع على المتبوع، في العطف على المعطوف عليه).

أولًا: هل هذا التقديم بالواو فقط، أو يشاركه غيره معه؟

يرى صلاح الدين الدَّمشقي أنَّهُ "لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف إليه إلَّا في الواو خاصة، بثلاثة شروط: الأول: ألَّا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرًا، فلا تقول: وعمرو زيد قائمان، في قولك زيد وعمرو قائمان، والثاني: ألَّا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف عاملًا غير متصرف، مثل: إنَّ وعمراً زيداً قائمان، والثالث: ألا يكون مجرورًا، فلا تقول: مررت وعمرو بزيد، وعند خلوه من هذه الثلاثة يجوز (الدَّمشقي، ١٩٩٠م، ١/١٥١).

وهذا التقديم فيه قولان: قول بصري يجيز ذلك عند الضرورة الشَّعريَّة، وقول كوفي يراه بالاختيار(المسموع)؛ فالبصريون أجازوا ذلك عند الضَّرورة الشَّعرية، وقد أشار إلى ذلك ابن السَّراج بقوله: "لا يجوز أن يتقدم ما بعد حرف العطف عليه، وكذلك ما اتصل به، والذين أجازوا من ذلك شيئًا أجازوه في الشَّعر، ولو جعلنا ما جاء في ضرورات الشَّعر أصولًا لزال الكلام عن جهته، فقدموا حرف النسق مع المنسوق به على ما نُسقَ به عليه، وقالوا: إذا لم يكن شيءٌ يرفعُ لم يجزْ تقديم الواو، والبيتُ الذي أنشدوه (ابن السَّراج، ١٩٩٦م،٢/٢٢٦).

[1] ـ من الكامل، في ديوانه: ١٣٨.

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ... عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ[1]

وجعل جلال الدين تقديم المعطوف على المعطوف عليه ضرورة (السَّيوطي،٢٢٨/٣) كما أنَّ أبا السَّعادات ابن الأثير يؤكد على أنَّ ما بعد هذه الحروف، لا يتقدّم على ما قبلها، وما جاء من ذلك، فإنَّما جاء مع «الواو» في الشَّعر، في الرَّفع والنَّصب، دون الجرّ (ابن الأثير، ١٤٢٠هـ، ٣٧٠/١) وهناك نماذجٌ من تقديم المعطوف بـ(الواو) للضرورة كقول الشاعر:

جَمَعْتَ وفحشًا غِيبَةً ونَمِيمَةً ... ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْها بِمُرْعَوِي[2]

وهذا لإمكان جعل الواو عاطفة قُدمت هي ومعطوفها، فالشاهد فيه (وفحشًا)؛ إذ ذهب الجمهور إلى أنّ (الواو) هذه هي (واو) العطف، وأنَّ (فُحشًا) معطوف على (نميمةً)، لكنّ الشَّاعر اضطرَّ إلى تقديم المعطوف على المعطوف عليه؛ والتَّقدير: جمعتَ غيبةً ونميمةً وفُحشًا (ابن الصائغ، ١٤٢٤هـ،٣٧٣/١)، وهذه الضرورة قبيحة لا يقاس عليها، وهي واقعة في بعض الأبيات عند الشَّعراء العرب في تقديم المعطوف على المعطوف عليه... (السَّيرافي، ١٩٧٤م، ٣٣١/١).

وهو مسموعٌ شاذٌّ كما ذكره الدكتور عباس حسن قائلًا: "ورد في المسموع تقديم المعطوف على المعطوف عليه بالواو، وهو تقديمٌ شاذٌ لا يجوز القياس عليه" (حسن، ٦٤٠/٣).

والذي يطمئن إليه الباحثان، هو أنَّ هذا التقديم ضرورةٌ، اضطرَّ إليها الشَّاعر كما هو عليه الجمهور.

٣) **قالَ حسانُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:ـ**

وَلَو أَن مَجدًا أَخلَدَ الدَهرَ وَاحِدًا مِنَ النَاسِ أَبقَى مَجدُهُ الدَهرَ مُطعِمَا[3]

الشاهد في قوله: (أبقى مجده الدهر مطعما)، والمسألة ورد فيها (عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً).

وقد ظهرت في هذه المسألة أقوال؛ منها جواز هذه الصَّورة، ومنها المنع، ومنها إجازة ذلك في الشَّعر دون النثر؛ فالقول الأول يرى جواز هذه الصَّورة، فقد أجازها الأخفش وابن جني، مستدلّين بقول حسان بن ثابت ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ يرثي مطعم بن عدي:.... أبقى مجده الدهر مطعما؛ فقوله: (الدهر) منصوب على الظرفية الزمانية... والشاهد قوله: "أبقى مجده الدهر مطعما"؛ إذ عاد الضمير من الفاعل المتقدّم على المفعول المؤخر.

ويرى بعض العلماء أنَّ ذلك ونحوه خلافُ الأولى، وكأنَّ الذي سوَّغ ذلك من وجهة نظر المجيزين تقدُّم ذكر المفعول، وكأنَّ الشاعر قال: أبقى مجد هذا المذكور المتقدم ذكره مطعمًا فوضع الظاهر موضع المضمر، كما لو قلت: إن زيدًا ضربت جاريته زيدًا؛ أي: ضربت جاريته إياه، ولا بأس بمثل هذا ـ كما قال عبد القادر البغدادي ـ ولا سيما إذا قصدت التعظيم والتفخيم لذكر الممدوح، والجمهور يُقصرون جواز ذلك على الضرورة... (ابن عقيل،١٩٨٠م، ١٠٨/٢).

---

[1] ـ من الوافر. لم يُعرف قائله، ينظر: ابن عقيل، ٢٠٠١م،٤٧٥/٢، ناظر الجيش، ٢٠٠٧م، ١٠٠٧/٢.

[2] ـ من الطويل ليزيد بن الحكم الثقفي، ينظر: ابن السَّراج، ١٩٩٦م، ٣٢٦/١، وابن مالك، ١٩٩٠م، ٢٥٣/٢، والأزهري،٢٠٠٠م، ٥٣٢/١، والصَّبان، ١٩٩٧م، ٢٠٢/٢.

[3] ـ من الطويل، في ديوانه: ٢٣٥.

وذكر الصَّبان أنَّهُ "شذَّ في كلامهم تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه "نحو زان نوره الشجر"، لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة قال الناظم: والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا، والصحيح جوازه، واستدل على ذلك بالسماع وأنشد على ذلك أبياتًا... (الصَّبان،١٩٩٧م، ٨٣/٢).

وأشار إلى أنَّ "ممن أجاز ذلك قبله وقبل أبي الفتح الأخفش من البصريين، وأبي عبد الله الطوال من الكوفيين، وتأول المانعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها، وقد أجاز النَّحاة ذلك في الشَّعر دون النثر، وهو الحق والإنصاف؛ لأنَّ ذلك إنما ورد في الشعر (المصدر نفسه، ١٩٩٧م، ٨٥/٢)، وأصدر الدكتور عباس حسن حكمًا بأنَّهُ "من المسموع الشَّاذ الذي لا يقاس عليه..." (حسن،٢٦١/١).

ويرى أصحاب القول الثاني ـ بعض النحاة ـ أنَّهُ يجوز في الشعر دون النثر، وهذا ما أخذ به ابن هشام الأنصاري، "ووجه الاستشهاد؛ اشتمال الفاعل المتقدم على ضمير يعود على المفعول المتأخر لفظًا، ورتبةً، وحكم تقديم الفاعل في هذه الحالة الشذوذ عند الجمهور" (ابن هشام،١١١/٢) وأشار المرادي إلى أنَّ بعض النَّحاة أجازوه" في الشَّعر دون النَّثر، وهو الإنصاف؛ لأنَّ ذلك إنَّما ورد في الشعر" (المرادي، ٢٠٠٨م، ٥٩٧/٢).

ومن المحدثين من يؤكد على عدم جواز " أن يقال "أكرم غلامُهُ سعيدًا"، لئلا يلزمَ عَودُ الضمير على مُتأخر لفظًا ورتبةً، وذلك محظورٌ. وأمَّا قولُ الشاعر: (أبقى مَجْدُهُ الدَّهرَ مُطْعِما.)... فضَرُورةٌ، إنْ جازتْ في الشعر، على قبُحها، لم تَجُزْ في النّثر(الغلاييني،١٩٨٧م،٩/٣).

أمَّا القولُ الثالثُ فذهب إلى منع ذلك، وهو مذهب جمهور النَّحاة؛ هذا المنع ذكره ابن مالك، وعزاه إلى أكثر النَّحاة، فقال: "ومنع أكثر النَّحويين تقديم المرفوع الملابس ضميرًا عائدًا على المنصوب، نحو: ضرب غلامُه زيدًا (ابن مالك،١٩٩٠م،١٣٥/٢).

وذهب ابن هشام إلى عدم جواز ذلك في غير الشعر، فقد توقف عند قوله تعالى: (وإذا ابتلى إبراهيمَ ربّه)، فقال: ".... وَإِذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَو قدم الْفَاعِل هُنَا فَقيل ابتلى ربه إِبْرَاهِيم، لزم عود الضَّمِير على مُتَأَخّر لفظًا ورتبة، وَذَلِكَ لَا يجوز، وَكَذَلِكَ نَحْو قَوْلك ضَرَبَنِي زيد وَذَلِكَ أَنَّه لَو قيل ضرب زيد إِيَّايَ، لزم فصل الضَّمِير مَعَ التَّمَكُّن من اتِّصَاله وَذَلِكَ أَيْضًا لَا يجوز..." (ابن هشام،١٣٨٣هـ،١٨٥) ويرجح الباحثان القول الثاني؛ إنصافًا لوروده في الشَّعر فقط وهو ما عليه ابن هشام وغيره من النَّحاة.

٤) **قالَ حسانُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:ـ**

تَبَلَت فُؤَادَكَ بَالمَقَامِ خَرِيدَةٌ تَسقِي الضَجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَامِ[1]

والشاهد فيه (تسقي الضجيع ببارد بسام)، والمسألة فيه ورود (التعدي إلى المفعول الثاني بحرف جر زائد).

جاء في شرح التسهيل "عند الكلام عن (الباء) وزيادتها مع المفعول، نحو قوله تعالى: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ...} [البقرة١٩٥/٢]، ومعناه ولا تلقوا أيديكم، وقوله: { هُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا} [مريم ٢٥/١٩]، ومعناه وهزي إليك جذع... وقوله: {فليَمْدُدْ بسببٍ إلى السماءِ} [الحج ١٥/٢٢]، ومعناه فليمدد سببًا، وقوله: {وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ

[1] ـ من الكامل، في ديوانه: ٢١٣.

أَلِيمٍ} [الحج ٢٢/٢٥]، ومعناه يرد فيه إلحادًا، وقوله: {تُنْبِتُ بالدُّهْن} [المؤمنون ٢٣/٢٠]، في قراءة ابن كثير وأبي عمرو (ابن مجاهد، ١٤٠٠هـ، ٤٤٥) . وقوله: {يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَار} [النور ٢٤/٤٣]، في قراءة أبي جعفر (النَّحاس، ١٤٢١هـ، ٩٩/٣، القيسي، ١٤٠٥، ٥١٤/٢، ابن الجزري، ٣٣٢/٢).

وكفى بنا فَضْلًا على مَن غيرنا ... حبُّ النبيِّ مُحمّدٍ إيّانا

أراد كفانا فضلًا حب النبي إيَّانا.

وكثرت زيادتها مع مفعول "عرف" وشبهه وقلَّت زيادتُها في مفعول ذي مفعولين كقول حسان... (ابن مالك، ١٩٩٠م،١٥٤/٣، المرادي، ١٩٩٢م،٥١/١).

وأشار أبو حيان إلى قول الفراء: "تقول العرب: هزَّه وهزَّ به، وخذ الخطام، وبالخطام، ورأسه، وبرأسه، ومده، ومد به، منه: «فليمدد بسبب» ثُمَّ ذكر أيضًا أنَّ ابن مالك قال:" وكثرت في مفعول (عرف) وشبهه، وقلت زيادتها في مفعول ذي مفعولين... تسقي الضجيع ببارد ..." (الأندلسي، ١٩٩٨م، ١٧٠٢/٤).

وعدَّها الصَّبان وغيره من ضرورات الشَّعر، وذلك بقوله: "وهذه للضرورة" (الصَّبان، ١٩٩٧م،١٤٠/٢)، وكذلك جعلها الدكتور عبَّاس حسن ضرورة شعريَّة مستدلًا بقول القائل ... تسقي الضجيع ببارد بسامِ(حسن،١٨٥/٢).

ويرى أنَّ الفعل "تسقي" ينصب مفعولين بنفسه، ولكنَّه تعدى إلى الثاني هنا: "بالباء" نزولًا على حكم الضرورة الشَّعريَّة، وهذه الوسيلة أيضًا مما يجعل الفعل في حكم اللازم، وليس باللازم حقيقة (المصدر نفسه، ١٨٥/٢).

وهنا أجمع النَّحاة على أن هذا ضرورةٌ شعريَّةٌ، وهو الراجح عند الباحثين، على ما ذهب إليه الجميع.

٥) **قالَ حسانُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:ـ**

وَتُضِيءُ فِي وَجهِ الظَلَامِ مُنيرَةً كَجُمانَةَ البَحريِّ سَلَّ نِظَامُهَا[١]

الشَّاهد في قوله (منيرةً)؛ إذ هي (حال مؤكد، وافق عامله)، وقد ذكر سيبويه في باب ما ينتصب؛ لأنَّهُ خبر للمعروف: وهو الحق بيِّنًا ومعلومًا؛ لأنَّ ذا مما يوضح ويؤكد به الحق، و(بينًا ومعلومًا) ينتصبان على الحال، وهذه الحال هي حال مؤكدة يريد أنها تؤكد معنى الكلام؛ لأنَّ قولنا (هو الحقُّ) فيه إعلام وتبيين أنَّ الدين أخبرنا عنه بأنه الحق واضح بين معلوم، فقد أكدنا إخبارنا عنه بأنَّه الحق بقولنا (بينًا ومعلومًا) يريد كونه حقًّا معلومًا (السيرافي، ١٩٧٤م،٣٨٢/١).

وأشار إليها ابن جني بقوله: "ومن ذلك الحال المؤكدة، كقوله:"كفى بالنأي من أسماء كاف"؛ لأنَّه إذا كفى فهو كافٍ لا محالة، ومنه قولهم: أخذته بدرهم فصاعدًا، هذه أيضًا حال مؤكدة، ألا ترى أنَّ تقديره: فزاد الثمن صاعدًا، ومعلوم أنَّه إذا زاد الثمن لم يكن إلَّا صاعدًا غير أنَّ للحال هنا مزيةً عليها في قول بشر بن أبي خازم الأسلمي:

كفى بالنأي من أسماء كافِ وليس لحبها إذ طال شاف[٢]

---

[١] ـ من الكامل، في ديوانه: ١١٢.

[٢] ـ من الوافر، في ديوانه: ١٤٢.

لأنَّ صاعدًا ناب في اللفظ عن الفعل الذي هو زاد، "وكافٍ" ليس بنائب في اللفظ عن شيء، ألا ترى أن الفعل الناصب له ملفوظ به معه ومن الحال المؤكدة قول الله تعالى: {ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ} {التوبة: ٢٥/٩}، وقول ابن دارة:

أَنا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي ... وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ[١]

وهو باب منقاد ..."(ابن جني،٢/٢٧٠).

ويؤكد الزَّمخشري على أنَّ " الحال المؤكدة هي التي تجيء على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه، وذلك قولك زيد أبوك عطوفًا، وهو زيد معروفًا، وهو الحق بينًا، ألا تراك حققت بالعطوف الأبوة، وبالمعروف والبين أنَّ الرجل زيدٌ وأنَّ الأمر حقٌ، وفي التنزيل: {...هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ..} {فاطر: ٣١/٣٥}، وكذلك أنا عبد الله آكلًا، كما يأكل العبيد، فيه تقرير للعبودية وتحقيق لها وتقول أنا فلان بطلًا شجاعًا وكريمًا جوادًا، فتحقق ما أنت متَّسِم به، وما هو ثابت لك في نفسك، ولو قلت: زيد أبوك منطلقًا أو أخوك أحلت، إلَّا إذا أردت التبني والصداقة والعامل فيها أحق أو أثبت مضمرًا" (الزَّمخشري،١٩٩٣م،٩٢).

وبيَّنَ العكبري سبب تسميتها بالحالِ المؤكدة في توضيحه لقَوْلِه تَعَالَى: {...وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ...} {البقرة: ٩١/٢}: "وإِنَّمَا كَانَت هَذِه الْحَال مؤَكّدة؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يكون إِلَّا مصدّقًا للحقّ، وإِنَّمَا جِيءَ بهَا لشدَّة توكيد الحقّ بالتَّصريح الْمُغنِي عَن الاستنباط وَالْعَامِل فِي هَذِه الْحَال مَا فِي الْجُمْلَة من معنى الْفِعْل تَقْدِيره، وَهُوَ الثَّابِت مصدَقًا وَصَاحب الْحَال الضَّمِير..." (العُكبري،١٩٩٥م،١/٢٨٨).

وأجاز أبو حيان أن تكون غير متنقلة، واستدلَّ بقوله تعالى: {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ...} {الأنعام: ١٥٣/٦}، وقوله: {...هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ..} {فاطر: ٣١/٣٥}، وقوله: {...وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ} {البقرة: ٦٠/٢}، وغيرها وقال الشاعر:

ولا عيب فيها غير شكله عينها ... كذاك عتاق الطير شكلًا عيونها[٢]

فهذه أحوال مؤكدة لا مبينة؛ لأنَّهُ لم ينبهم ما قبلها فتكون مبينة له، وإنَّما هي مؤكدة لما قبلها ولا يجوز أن تكونَ الحال غير منتقلة ولا شبيهة بالمنتقلة إذا كانت مؤكدة (الأندلسي، ١٩٩٨م، ١٢/٩).

أمَّا ابن مالك فقد قسَّم الحال المؤكدة، وجعلها على ضربين: "أحدهما ما يؤكد عامله، والثاني ما يؤكد خبر جملة لا عمل لجزءيها فيه، فالأول ضربان: ضرب يوافق عامله معنىً لا لفظًا وهو كثير، وضرب يوافق عامله لفظًا ومعنىً وهو قليل ثُمَّ دلَّلَ على الضربين بآياتٍ من الذكر الحكيم، فمن الأول قوله تعالى: {...وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ} {الأعراف: ٧٤/٧}، وقوله تعالى: {...ثُمَّ وليْتُم مُدْبرين } {التوبة: ٢٥/٩}، وقوله تعالى: {...ويوم أُبعثُ حيًّا } {مريم: ٣٣/١٩}، وقوله تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا...} {يونس:٩٩/١٠}، وقوله تعالى: {فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا ...} {النمل: ١٩/٢٧} ومن هذا القبيل بيت لبيد ..." (ابن مالك،١٩٩٠م،٢/٢٥٥).

---

[١]- البيت لشاعر الجاهلي يدعى سالم بن مسافع بن سريح بن يربوع بن كعب ابن عدي بن جشم بن عوف بن بهثة بن عبد الله بن غطفان، ينظر: سيبويه، ١٩٨٨م، ٧٩/٢.

[٢]- لم أجد له نسبه إلى أي شاعر. ينظر: الأندلسي، ١٩٩٨م، ١٢/٩.

وفي تفسير قوله تعالى: {لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا} {يونس: ٩٩/١٠}، قال ابن هشام: "فجميعًا حال مؤكدة معنى صاحبها، وهو "من"، ومعنى الجمعية: هو معنى العموم المستفاد من "من" بدون ذكر الحال" (ابن هشام،٢٥١/٢).

وقال مُحَمَّد شرَّاب:" قوله: «منيرة» فإنه حال من فاعل «تضيء»، ومعنى هذه الحال قد فهم من قوله «تضيء»؛ لأنَّ الإضاءة والإنارة بمعنى واحد تقريبا فتكون هذه الحال، مؤكدة لعاملها (شرَّاب، ٢٠٠٧م، ٢٦/٣)، وذكر أبو حيان في كتابيه التذييل والارتشاف أنَّ الفراء أنكر وجود الحال المؤكدة، وتبعه في ذلك السهيلي (الأندلسي،١٣/٩، والأندلسي، ١٩٩٨م،١٥٢٦/٢).

فالسُّهيلي قد خالفهم بالأدلة، وأوضح سبب ذلك، فقال: "وأمَّا قوله عز وجل: {وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا} {البقرة: ٦٠/٢}، فقد حكوا أنها حال مؤكدة، ومعنى الحال المؤكدة أن يكون معناها كمعنى الفعل؛ لأنَّ التوَّكيد هو المؤكد في المعنى، وذلك نحو: "قم قائمًا " و"مشيت ماشيًا"، و"أمَّا زيد معروفًا"، فهذه هي الحال المؤكدة في الحقيقة وأمَّا (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا)، فليست بحال مؤكدة؛ لأنَّه قال: (مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ) وتصديقه لما معهم ليس في معنى الحق؛ إذ ليس من شروط الحق أن يكون مصدقًا لفلان ولا مكذباً له، بل الحق في نفسه (حق)، وإن لم يكن مصدقًا لغيره ولكن (مُصَدِّقًا) ههنا حال من الاسم المجرور من قوله تعالى: {...وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ...} {البقرة: ٩١/٢}، وقوله: (وَهُوَ الْحَقُّ) جملة في معنى الحال أيضًا، والمعنى: كيف تكفرون بما وراءه وهو في هذا الحال؟ أعني مصدقًا لما معهم، كما تقول: لا تشتم زيدًا وهو أمير محسنًا إليك فالجملة حال، و"محسنًا " حال بعدها، والحكمة في تقديم الجملة التي في موضع الحال على قولك: "محسنًا" و"مصدقًا " أنَّك لو أخرتها لتوهم أنَّها في موضع الحال من الضمير، الذي في "محسن، و(مصدق)، ألا ترى أنك لو قلت:" أتشتم زيدًا محسنًا إليك (وهو أمير)، لذهب الوهم إلى أنَّك تريد محسنًا إليك في هذه الحال فلمَّا قدمتها اتضح المراد وارتفع اللبس (السُّهيلي، ١٩٩٢م،٣٠٥).

وعند الباحثين هو وجود الحال المؤكدة؛ وذلك لأنها جاءت في أفصح كلام، وهو كلام المولى سبحانه وتعالى في قوله: {مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} {لقمان: ١٧/٣}، فجاءت (رسولًا) مؤكدة لـ(أرسلناك)، كما قال جمهور النحاة ...، وغيرها كثير.

٦) **قالَ حسانُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:ـ**

وَأَنتَ الذِي ـ يَا سَعدُ ـ أُبتَ بِمَشهَدٍ كَرِيمٍ وَأَثوَابُ السَيَادَةِ وَالحَمدِ[1]

الشَّاهد فيه قولهُ: "وأنت الذي يا سعد أبت بمشهد"؛ إذ فصل بحرف النداء والمنادى، وبين الموصول وصلته.

ذكر ابن مالك في باب الموصول: "ومما لا ينبغي أن يُعَدّ أجنبيا النداء الذي يليه مخاطَبٌ كقول الشاعر: وأنتَ الذي يا سعد بُؤْتَ بمَشْهَد... فلو لم يَله مخاطب عُدَّ أجنبيًا ولم يجز إلا في ضرورة (ابن مالك، ١٩٩٠م،٢٣٢/١) وقال: "ولا تتقدم الصلة، ولا شيء يتعلق بها ولا تفصل هي ولا شيء منها بأجنبي، وأعني به ما لا يتعلق بها، ولا يغني تعلقه بالموصول، بل لا يخبر عن الموصول إلا بعد تمامها، أو تقدير تمامها، وقد فصل بينهما بالنداء فصلًا مستحسنًا إن كان الذي يلي المنادى، هو المنادى في

[1] - من الطويل لحسان، في ديوانه: ١١٤.

المعنى... (ابن مالك، ١٩٨٢م،١/٣٠٨) وقال في شرح التسهيل: "وما عَمِلَ فيه فعل الصلة فهو من الصلة، فلا يكون أجنبيًّا، ومما لا ينبغي أن يُعَدّ أجنبيا النداء الذي يليه مخاطَبٌ كقول الشاعر حسان ...(ابن مالك، ١٩٩٠م،٢/٢٣٢).

ووافقه في ذلك السَّيوطي؛ إذ وهو يتكلم عن الصلة ومعمولها وجواز الفصل بينهما... وَجُمْلَة النداء بعد الْخطاب، ذكر أنَّ ابْن مَالك قَالَ: "فَإِن لم يكن مُخَاطبًا عد الْفَصْل أَجْنَبِيّا وَلم يجز إِلَّا فِي ضَرُورَة" (السيوطي،١/٢٤١) وهذا الفصل جائز عند العرب، وهو ما يراه الباحثانِ.

٧) **قالَ حسانُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:ـ**

قَد ثَكُلَت أُمُّهُ مَن كُنتَ وَاحِدَهُ وَبَاتَ مُنتَشِبًا فِي بَرثِنِ الأَسَدِ[١]

الشَّاهد بقوله: (قد ثكلت أمه من كنت واحده)، والمسألة فيه هي: "جواز تقديم الخبر (قد ثكلت أمه) على المبتدأ (من كنت واحده) والأصل في المبتدأ أن يتقدَّم، والأصل في الخبر أن يتأخَّر، نحو: "القناعةُ كنزٌ لا يَفْنى"، "عدوٌّ عاقلٌ خيرٌ من صديقٍ جاهلٍ"، "الدينُ النصيحةُ"؛ لأنَّ المبتدأ محكوم عليه، فلا بدَّ من تقديمه ليتحقَّق (السيوطي، ١/٣٢٩)، والأصل في الخبر أن يكون بعد المبتدأ؛ لأنَّ المبتدأ هو المخبَر عنه، والخبر هو المخبَر به (الخوارزمي، ٢٠٠٠م،١/٢٦٣) كما أنَّهُ إذا لم يُعلم ما يُخبر عنه لم يستفد من الخبر شيء، فالخبر تالٍ للمبتدأ في الترتيب (الجرجاني،١٩٨٢م،١/٣٠٢).

أشار أبو عليٍّ إلى تقديم الخبر جوازًا بقوله: "وقد يجوز أن تقدِّم خبر المبتدأ، فتقول: منطلقٌ زيدٌ" (الفارسي، ١٩٩٦م،٩٨) فيكون (منطلق) مقدَّمًا في اللفظ، مؤخَّرًا في النيَّة.

وأجاز ابن جنّي تقديم الخبر على المبتدأ، تقول: "قائمٌ زيدٌ"، "خلفَك بكرٌ"، والتقدير: زيدٌ قائمٌ، بكرٌ خلفَك (الكوفي، ٢٠٠٢م،١١٤)، فقُدِّم الخبران اتِّساعًا، وفيهما ضمير؛ لأنَّ النيَّة فيهما التأخير (ابن جني،٢/٣٨٢) وذلك لإزالة الوهم عن ذهن السامع إذا كان السامع يظنُّ أنَّ زيدًا قاعد لا قائم، أمَّا إذا تأخَّر الخبر كقولنا: "زيدٌ قائمٌ" عُدَّ المخاطب خاليَ الذهن، فهو إخبار أوَّلي لا يعلمه السامع (السامرَّائي، ١٩٨٦م،١/١٦١).

ونقل ابن عقيل في شرحه في باب الابتداء "الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه، فتقول: قائمٌ زيدٌ، وقائمٌ زيدٌ أبوه، وأبوه منطلقٌ زيد" (ابن عقيل، ١٩٨٠م، ١/٢٢٧).

ويرى الأشموني أنَّ "الأَصْلَ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا" عن المبتدآت؛ لأنَّ الخبر يشبه الصفة من حيث إنَّهُ موافق في الإعراب لما هو له، دال عَلَى الحقيقة أو على شيء من سببية؛ ولما لم يبلغ درجتها في وجوب التأخير توسعوا فيه "وَجَوَّزُوا الْتَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَرَرا" في ذلك" (الأشموني، ١٩٩٨م،١/١٩٩).

وقد اختلف علماء البصرة وعلماء الكوفة في "قائمٌ زيدٌ"، فذهب البصريُّون (الأنباري، ٢٠٠٣م،١/٤٦-٤٧) إلى أنَّه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة؛ لأنَّه قد جاء كثيرًا في كلام العرب وأشعارهم؛ فأما ما جاء من ذلك في كلامهم فقولهم في المثل "في بيته يُؤْتَى الحكم" وقولهم "في أكفانه لُفّ الميت" و"مَشنُوءٌ من يَشْنَؤُكَ"، وحكى سيبويه "تميميٌّ أنا"، فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلها على الظاهر؛ لأن التقدير فيها: الحَكَمُ يُؤْتَى في بيته، والميت لف في أكفانه، ومن يَشْنَؤكَ مَشْنُوء، وأنا تميميٌّ، وأما ما جاء من ذلك في أشعارهم فنحو ما قال الشاعر:

---

[١] من البسيط لحسان في ديوانه ص ٧٠ .

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[1]

ويروى "الأكارم" وتقديره: بنو أبنائنا بنونا وقال الآخر:

فَتًى مَا ابنُ الأَغَرِّ، إِذا شَتَوْنا ... وحُبَّ الزَّادُ فِي شَهْرَيْ قُمَاحِ[2]

وتقديره: ابنُ الأغر فتًى ما إذا شَتَوْنَا (الرَّهوي، ٢٠١٣م، ٣٥٨).

وذهب الكوفيُّون إلى أنَّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردًا كان أو جملة، وذلك لأنَّهُ يؤدِّي إلى تقدُّم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنَّك إذا قلت "قائمٌ زيدٌ" كان في (قائم) ضميرُ (زيد)، وكذلك إذا قلت: "أبوه قائم زيد" كانت الهاء في (أبوه) ضمير (زيد)، فقد تقدَّم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف في أنَّ رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، لهذا لا يجوز تقديمه عليه، وحجتهم في ذلك أنَّهُ لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردًا كان أو جملة؛ لأنَّه يؤدّي إلى أن تَقَدُّمِ ضميرَ الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: "قائم زيد" كان في قائم ضمير زيد؟ وكذلك إذا قلت "أبوه قائم زيد" كانت الهاء في أبوه ضمير زيد؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أنَّ رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره؛ فوجب ألا يجوز تقديمُهُ عليه (الأنباري، ٢٠٠٣م،١/٤٦).

ويرى الباحثان أنَّ ما ذهب إليه البصريُّون من جواز تقديم الخبر على المبتدأ هو القول الأمثل، وذلك أنَّ الخبر وإن كان مقدَّمًا في اللفظ، فإنَّه متأخِّر في الرتبة، مثله في ذلك جواز تقديم المفعول به على الفاعل، نحو قولك: "ضرب غلامَه زيدٌ"؛ لأنَّ (غلامه) تقدَّم لفظًا، وتأخَّر حكمًا، فلم يمنع من تقديم الضمير، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه ٦٧/٢٠]، فـ(الهاء) عائدة إلى (موسى)، وإن كان متأخِّرًا لفظًا؛ لأنَّهُ في الأصل مقدَّمٌ رتبةً وحكمًا (المصدر نفسه، ٢٠٠٣م،١/٤٧).

ثالثًا: الاستشهادُ النَّحويُّ في الأسماء المجرورة:

١) قالَ حسانُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:ـ

يَسقُونَ مِن وَرِدِ البَرِيص عَلَيهُمُ بَرَدَى يُصَفِقُ بَالرَحِيقِ السَلسَلِ[3]

الشاهد فيه (بردى يصفق)، والمسألة فيه (إقامة المضاف إليه مقام المضاف بعد حذفه)؛ إذ "فيه تذكير الضمير الراجع إلى (بردى) وهو مؤنث، ألا ترى أنَّ ألفه كألف (حمراء) و(بشكى)" وهذا البناء لا تكون ألفه إلا للتأنيث، هذا ظاهر اللفظ، ويجوز أن يكون المضمر عائدًا إلى المحذوف وهو الماء" (ابن يعيش، ٢٠٠١م، ٢/١٩٤) وهنا يُحذفُ المضاف ويقوم مقامه المضاف إليه في التذكير؛ "لأنَّهُ أراد ماء بردى، ولو لم يقم مقامه في التذكير لوجب أن يقال (تُصفق) بالتاء للتأنيث؛ لأنَّ بردى من صيغ المؤنث، وهو نهر دمشق(البغدادي، ١٩٩٧م، ٤/٤٨١) وهذا الحذف يكون في حالة أن المضاف لا يجهل معناه بحذف لفظه، قال: "إذا كان المضاف لا يجهل معناه بحذف لفظه جاز أن يُحذف ويُجعل المضاف إليه معربًا بإعرابه، ونائبًا عنه فيما جيء بالإعراب لأجله (ابن مالك، ١٩٩٠م، ٣/٢٦٥).

وقد جاء هذا الحذف في قوله تعالى: {وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ} {البقرة: ٢/٩٣}؛ أي: حُبَّ العجلِ وفي قوله تعالى: {واسأل القرية} {يوسف /٨٢}؛ أي: أهل القرية وكذا بقوله: {إِذًا

---

[1]- من الطويل للفرزدق همام بن غالب في ديوانه: ٢١٧.

[2]- من الوافر لمالك بن خالد الهذلي كما نسبه إليه ابن منظور: ٢/٤٧٤.

[3]- من الكامل، في ديوانه: ١٨٤.

لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ} {الإسراء: ٧٥/١٧}؛ أي: ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات.

وأمَّا قوله تعالى {وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ} {الأعراف: ٤/٧}، فالمراد: وكم من أهل قريةٍ، ثم حذف المضاف، وعاد الضمير على الأمرين فأنث في قوله: {فجاءها بأسنا}، نظرًا إلى التأنيث في اللفظ، وهو القرية، وذكر في قوله: {أو هم قائلون}، ملاحظة للمحذوف" (ابن يعيش، ٢٠٠١م،١٩٥/٢) ومعنى هذا الكلام أنَّ المضاف قد يحذف، ويقام المضاف إليه مقامه في الإعراب، والتذكير أو التأنيث.

قال صاحب الهمع: "الأفصح نيابة الثاني أي المضاف إليه عن المضاف في أحكامه من الإعراب والتذكير... وذكر شاهدنا" (السَّيوطي، ٥٢٠/٢).

وجاء في الحديث عنه ﷺ: "كان يصلي الهجير التي يسمونها الأولى حين تدحض الشمس"[١]، أراد صلاة الهجير، فحذف المضاف وأنَّثَ الصفة، وهي الاسم الموصول (التي) لكون الصلاة مرادة" (الزمخشري،٤١٣/١) وهذا الحذف وارد وجائز إذا أمن اللبس، وذلك لوروده في كلام العرب، وهو ما يراه الباحثانِ.

٢) **قالَ حسانُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:ـ**

وَمَا اهتَزَ عَرشُ اللهِ مِن أَجلِ هَالِكٍ سَمِعنَا بِهِ إِلَا لِسَعدِ أَبِي عَمرو[٢]

الشاهد فيه قوله: (لسعد أبي عمرو)؛ إذ فيه تقديم الاسم الذي هو (سعد) على الكنية (أبي عمرو) وهذا جائز فمن المعلوم أنَّ اسم العلم ينقسم إلى اسم، وكنية، ولقب؛ فالكنية: كل مركب إضافي في صدره أب أو أم، كأبي بكر، وأم كلثوم واللقب: كل ما أشعر برفعة المسمى أو ضعته، كزين العابدين، وأنف الناقة والاسم: ما عداهما، وهو الغالب كزيد، وعمرو... (ابن هشام، ١٣٦/١) فالترتيب بينها فيه مذهب واحد هو جواز تقديم الاسم على الكنية، والعكس؛ لأنَّهُ لا ترتيب بينهما.

وقد ذكر النَّحاةُ والشُّراح في كلامهم أنَّهُ لا ترتيب بين الكنية وغيرها، كما جاء في شرح الأشموني" لا ترتيب بين الكنية وغيرها، فمن تقديمها على الاسم قوله (من الرجز):

أقسم بالله أبو حفصٍ عُمر ما مسها مِن نَقَبٍ ولا دبرٍ[٣]

ومن تقديم الاسم عليها في بيت الشاعر: ..... إلَّا لسعد أبي عمرو (الأشموني، ١٩٩٨م،١١١/١).

فقدَّم الاسم وهو "سعد"، على الكنية وهو "أبو عمرو". وأصل هذا البيت أنَّ السيد سعد بن معاذ أصيب يوم الخندق بسهم في أكحله، فتألم قليلًا ومات منه، فقال رسول الله ﷺ: "اهتز العرش لموت سعد بن معاذ"[٤]، فنظمه حسان ﷺ (الأزهري، ٢٠٠٠م،١٣٤/١).

ويذهب الباحثان إلى ما ذهب إليه جميع النحويين من جواز التقديم والتأخير، بين الاسم والكنية؛ إذ هو الوارد عن العرب.

---

[١]- ينظر: البخاري في صحيحه، باب وقت صلاة العصر:١١٤/١، حديث رقم (٥٤٧) ، وأحمد في مسنده: ١٢/٢٣، حديث رقم (١٩٧٦٧).

[٢]- من الطويل لحسان، وليس في ديوانه، ينظر: الأزهري، ١٢٩/١ ٢٠٠٠م.

[٣]- من الرجز، بلا نسبة في أكثر المصادر، ولعبد الله بن كيسبة، ينظر: البغدادي، ١٩٩٧م، ١٥٤/٥.

[٤]- البخاري أخرجه في فضائل الصحابة برقم: ٣٥٩٢.

٣) قالَ حسانُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:ـ

ذَرِينِي وَعِلمِي بالأُمُورِ وَشِيمَتِي فَمَا طَائِرِي يَومًا عَلَيكِ بِأَخيَلا[١]

الشاهد فيه (عليك بأخيلا)، والمسألة فيه ورود: (بأخيلا)؛ ممنوعًا من الصّرف لوزن الفعل (أفعل) ولمح الصّفة؛ لأنَّهُ مأخوذٌ من (المخيول)، وهو الكثير الخيلان وبعضهم خالف في هذا القول، فكان هذا الخلاف سبب في ظهور مذاهب، فسيبويه منع الصرف؛ إذ قال:" باب ما ينصرف وما لا ينصرف، (هذا باب أفعل)، اعلم أنَّ أفعل إذا كان صفةً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ وذلك لأنَّها أشبهت الأفعال نحو: أذهب وأعلم قلت: فما باله لا ينصرف إذا كان صفةً وهو نكرةٌ؟ فقال: لأنَّ الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل؛ إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعه..." (سيبويه، ١٩٩٨م،١٩٣/٣).

وأوضح ابن مالك سبب منع هذه الصيغة من الصرف، فقال: "اللغة المشهورة فيها وفي أمثاله منع الصرف؛ لأنها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات، فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف "أرنب"، و"أكلب" حين أجريا مجرى الصفات، إلَّا أنَّ الصرف لكونه أصلًا ربما رجع إليه بسبب ضعيف، بخلاف منع الصرف، فإنَّهُ خروج عن الأصل، فلا يصار إليه إلَّا بسبب قوي." (ابن مالك، ١٩٨٢م، ١٤٥٣/٣).

ومن المتأخرين الذين منعوا صرفها الصبان، فأكَّدَ أنَّ اللغة المشهورة منعها من الصرف؛ لأنها صفات، استغنى بها عن ذكر الموصوفات فيستصحب منع صرفها (الصبان،١٩٩٧م، ٣٤٩/٣).

وذهب المبّرد إلى الصرف لهذه الألفاظ؛ إذ قال:" (هَذَا بَاب مَا كَانَ من أفعل نعتًا يصلح فِيهِ التأويلان جَمِيعًا)، فَمن ذَلِك أجدل، وأخيل الأجود فيهمَا أَن يَكُونَا اسْمَيْنِ؛ لِأَنَّ الأجدل إِنَّمَا يدل على الصَّقْر بِعَيْنِه، والأخيل أَيْضًا: اسْم طَائِر فَإِن قَالَ قَائِل: إِنَّ (أجدل)، إِنَّمَا هُوَ مَأْخُوذ من الجدل، وهى شدَّة الْخلق، وأخيل إِنَّمَا هُوَ أفعل مَأْخُوذ من الخيلان، وَكَذَلِكَ أَفْعَى إِنَّمَا هُوَ (أفعل) مَأْخُوذ من النكادة قيل لَهُ: فَإِنَّهُ كَذَلِك، وَإِلَى هَذَا كَانَ يذهب من يرَاهُ نعتًا، وَلَا يصرفهُ فِي معرفَة وَلَا نكرَة، وَلَيْسَ بأجود الْقَوْلَيْنِ أجودهما: أَن تكون أَسمَاء منصرفة فِي النكرَة؛ لِأَنَّهَا وَإِن كَانَ أَصْلهَا مَا ذكرنَا فَإِنَّمَا تدل على ذَات شيءٍ بِعَيْنِه، أَلا ترى أَنَّ أجدل لَا يدل إِلَّا على الصَّقْر، تَقول: أجدل بِمَنْزِلَة قَوْلنَا: صقر وَمثل ذَلِك أخيل؛ لِأَنَّهُ يدلُّ على طَائِر بِعَيْنِه..." (المبّرد، ٣٣٩/٣).

ووافق الأشموني المبّرد في صرفها، فذكر في شرحه: "وأجدل وأخيل وأفعى... مصروفة وقد ينلن المنعا "وَأجْدَلٌ" للصقر "وأَخْيلٌ" لطائر ذي نقط، كالخيلان يقال له الشقراق "وَأفْعَى" للحية "مَصرُوفةٌ"؛ لأنها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع، ولا أثر لما يلمح في أجدل من الجدل وهو الشدة، ولا في أخيل من الخيول وهو كثرة الخيلان، ولا في أفعى من الإيذاء؛ لعروضه عليهنَّ "وَقَدْ يَنَلنَ المْنْعَا" من الصرف؛ لذلك وهو في أفعى أبعد منه في أجدل وأخيل؛ لأنهما من الجدل ومن الخيول كما مر..." (الأشموني، ١٩٩٨م، ١٤٠/٣).

وأجاز ابن الصائغ جواز الوجهين: الصرف ومنعه وبه قال: "و(أَجْدَلٌ) للصّقر، و(أَخْيَلٌ) لطّائرٍ ذي خِيلان، و(أَفْعًى) لضربٍ من الحيّات فأكثرُ العرب يصرفونه للتّجرّد عن الوصفيّة؛ ومنهم مَن لا يصرفه لملاحظة معنى الوصفيّة (الصائغ، ٢٠٠٤م،٧٤٩/٢).

[١]- من الطويل، في ديوانه: ٢٠٦.

فجواز الوجهين الصرف والمنع، أرجعه ابن قيم الجوزية إلى أصلها، "فقد رجَّع بعض النحاة صرفها وعدمه إلى أصلها، هل هي اسم أو صفة، حيث قال:... وأمَّا (أجدل، وأخيل)، فإنها مصروفة لكونها أسماء في الأصل، والحال، وبعض العرب يمنعها الصرف التفاتًا إلى معنى الصفة، التي لأجلها سميت هذه الحيوانات بذلك، وهي القوة، والتلون في أجدل، وأخيل، وهي أبين لظهور الاشتقاق" (الجوزية، ١٩٥٤م، ٢/٧٤٠).

أمَّا ناظر الجيش الحلبي، فقد ذكر أنَّ "لهذه الألفاظ الثلاثة استعمالين: فالأكثر استعمالها اسمًا فيصرف، فـ «الأجدل» هو الصقر، و«الأخيل» اسم لنوع من الطير، و«أفعى» اسم لنوع من الحيات، وبعض العرب استعملها صفات فمنعها الصرف، فـ «أجدل» بمعنى: شديد، و «أخيل» أفعل من الخيلان و«أفعى» بمعنى: خبيث؛ فهي إذ ذاك صفات خلفت موصوفاتها ووليت العوامل كما تليها الأسماء" (الجيش، ٢٠٠٧م، ٨/٣٩٨٩).

والذي يميل إليه الباحثان، هو المذهب الأول؛ وذلك لمجيء أشعار منُعِت فيها هذه الألفاظ من الصرف، وإن وُجد المصروف منها، فهو رجوع إلى الأصل، ولو بسبب ضعيف كما قال ابن مالك.

٤) **قالَ حسانُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:ـ**

نَصَرُوا نَبِيَهُم وَشَدوا أَزرَهُ بِحُنَينَ حِينَ تَوَاكَلَ الأَبطَالُ[١]

الشَّاهد فيه قوله (بحنينَ)، والمسألة فيه (ترك صرف ما ينصرف للضرورة)، فقد ذكر السيرافي أنَّ الكوفيين والأخفش أجازوا ترك صرف ما ينصرف، ولكن سيبويه وأكثر البصريين يمنعون ذلك؛ لأنَّه ليس يحاول بمنع صرف ما ينصرف أصل يردُّ إليه، وأنشدوا في ذلك أبياتا كلها تتخرّج على غير ما أوّلوه، وتنشد على غير ما أنشدوه؛ فمن ذلك إنشادهم قول عباس بن مرادس السلمي:

فما كان حصن ولا حابس ... يفوقان مرداس في مجمع[٢]

فلم يصرف (مرداسا)، وهو أبوه، وليس بقبيلة (النَّحاس، ١٩٨٦م،١/١٩٣)، فترك صرف(مرداس)، وهو اسم منصرف؛ وهذا قبيح لا يجوز ولا يقاس عليه؛ لأنَّهُ لحنٌ.

وأشار ابن عصفور إلى أنَّ هناك خلافًا في صرف ما ينصرف، بين البصريين والكوفيين، "فأجازه الكوفيون وبعض البصريين ومنعه سيبويه وأكثر البصريين، واحتج المانعون له بأنه إخراج الاسم عن أصله؛ لأنَّ الأسماء المعربة الأصل فيها أن تكون منصرفة قالوا: وإنما يجوز في الضرورة رد الكلمة إلى أصلها، لا إخراجها عن ذلك وزعموا أنَّ ما أنشده الكوفيون، شاهدًا على منع صرف ما ينصرف، على غير ما أولوه، أو ينشد على غير ما أنشدوه... (ابن عصفور، ١٩٨٠م،١٠١) وقال: والدليل على أنَّ حُنينًا يستعمل مؤنثًا قوله: نصروا..... بحُنَيْنَ.....، فمنعه الصرف وقال تعالى: {وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا} {التوبة: ٢٥/٩}، فصرفه وذهب به إلى المكان (ابن عصفور، ١٩٨٠م، ٢/٢٤١).

كما أكَّد محمَّد شراب على هذا الخلاف، فقال: "وترك صرف المصروف في ضرورة الشعر، رأي الكوفيين، ومن وافقهم، ويرى البصريون أنَّهُ لا يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر.. ويرى أنَّ

[١]- من الكامل، في ديوانه: ١٩٦.

[٢]- من المتقارب للعبَّاس بن مرداس في ديوانه: ٨٤.

علل الكوفيين وشواهدهم كثيرة وأقرب إلى الصواب، أمَّا علل البصريين، فهي نوع من المماحكة والجدل العقيم..." (شُرَّاب، ٢٠٠٧م، ١/١٢١).

وذكر ابن الصائغ خمسة أسماء جوزوا صرفها وعدمه، فقال: "وجاء عنهم التّذكير والتّأنيث في خمسة؛ وهي: (منى) و(دَابِق) و(هَجَر) و(حنين) و(حَجْر)؛ فيجوز صرفها وترك صرفها، وما عدا هذه المواضع فالغالبُ تركُ صرفه، وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشِّعْرِ الصَّلِفْ ... أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لاَ يَنْصَرِفْ"(الصائغ،٢٠٠٤م،٢/٧٧٣).

وقد ورد هذا في أشعار العرب في أبيات لشعراء يحتج بشعرهم، وقد جاء في أصول النحو، جامعة المدينة "في أبيات تركوا فيها صرف ما ينصرف للضرورة، وذلك في كثير من أشعارهم، وإذا ثبت النقل عنهم في ورود المدعى، فلا اعتبار للقياس ولا التفات إليه ومن هذه الأبيات التي تشهد لذلك، وأوردها الأنباري بيت حسان (الأنباري، ٢٠٠٣م، ٢/٤٠٣).

وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب: فالكوفيون وأبو الحسن الأخفش، وأبو علي الفارسي، يذهبون إلى أنَّهُ يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وحجتهم على أنَّهُ يجوز ترك صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشَّعر، أنَّهُ قد جاء ذلك كثير في أشعارهم، قال الأخطل:

طلبَ الأرزاقَ بالكتائب إذ هوت بشبيبَ غائلة الشعورِ غدور[1]

فترك صرف (شبيب) وهو منصرف (المصدر نفسه، ٢٠٠٣م، ٢/٤٠٣) فالشَّاهد في قوله (بشبيبَ)؛ حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه إلَّا العلمية، وهي وحدها لا تقتضي منعه من الصرف، ومع ذلك فقد منعه للضرورة" (ابن مالك، ١٩٨٢م، ٣/١٥٠٩)، ووافق هذا المذهب ورجحه الأنباري (الأنباري، ٢٠٠٣م، ٢/٤٠٣)، وابن مالك (ابن مالك، ١٩٨٢م، ٣/١٥٠٩)؛ وذلك لكثرة النقل الذي خرج عن حد الشذوذ.

وذهب البصريون إلى أنَّهُ لا يجوز منع صرف المنصرف، فقد أجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر، وحجتهم أنَّهُ لا يجوز ترك صرف ما ينصرف؛ لأنَّ الأصل في الأسماء الصرف، فلو أنَّا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدّى ذلك إلى ردّه عن الأصل إلى غير أصل، ولكان أيضا يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف (الأنباري، ٢٠٠٣م، ٢/٤١٨).

أمَّا الفراء فقد أجاز الوجهين، صرف الاسم، أو عدم صرفه إذا كان اسمًا معرفة، يراد به المؤنث فيجوز صرفه إذا أُريد به معنى المذكر، ويمتنع صرفه إذا أُريد به معنى المؤنث، ومن هذا عند قوله تعالى: {وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا} {التوبة: ٩ /٢٥}؛ إذ قال: "وحُنَين وادٍ بين مكة والطائف، وجرى (حنين)؛ لأنه اسم لمذكَّر، وإذا سمَّيت ماءً أو واديًا أو جبلًا باسم مذكّر لا علة فيه أجريته من ذلك حنين، وبَدْر، وأُحُد، وحِراء، وثَبِير، ودابق، وواسط،... وربما جعلت العرب واسط وحُنين وبدر، اسما لبلدته التي هو بها فلا يجرونه"، واستشهد على عدم الصرف بقول حسّان بن ثابت: نصروا.... بُحنينَ....، فقصد بـ (حنين) واقعة حنين المعروفة أو البقعة والبلدة التي جرت فيها تلك المعركة: ولذلك منعه من الصرف" (الحربي، ٢٠٠٥م، ٣٥١ و٣٥٢).

[1] - من الكامل للأخطل في ديوانه: ١٩٧.

ووافقه الجوهري؛ إذ قال: "وحنين اسم وادٍ بين مكة والطائف كانت به وقعة بين المسلمين والكفار، ذكره الله في كتابه بقوله تعالى: {وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا} {التوبة:٩/٢٥}، وقد أجمع القراء على صرفه في الآية الكريمة" (الجوهري، ١٩٨٧م، ٥/١٢٠٥).

والذي يظهر لنا أنه يجوز الصرف وعدمه؛ لأنَّه يؤنث ويذكر كما ذُكِرَ ذلك في الصحاح: "وحنين موضع يُذَكر ويؤنث، فإن قصدت به البلد والموضع ذكرته وصرفته، كقوله تعالى: {ويوم حنينٍ}، وإن قصدت به البلدة والبقعة أنثته، ولم تصرفه كما قال الشاعر.... بحنينَ" (المصدر نفسه، ١٩٨٧م، ٥/١٢٠٥) ويرجح الباحثان ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم؛ وذلك لكثرته في أشعار العرب.

المبحث الثاني: الاستشهادُ النَّحويُّ في الأفعالِ المبنيَّةِ والمعربةِ:

أولًا: الاستشهادُ النَّحويُّ في الأفعالِ المبنيَّة:

١) قال حسانُ ــ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:ــ

أَلَستُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلَفُ بَيتُهُ ... أخا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِمَا[1]

الشاهد بقوله: ألستُ بنعم الجار، والمسألة هي: القول في نِعْمَ وبِئْسَ، أَفِعْلَانِ هما أم اسمانِ؟ ذكر سيبويه المسألة في باب "ما أسكن من هذا الباب الذي ذكرنا وترك، أو الحرف على أصله لو حُرك فقال "نعم وبئس إنما هما فعل وهو أصلهما" (سيبويه، ١٩٨٨م، ٢/١٧٩). وقال أبو علي: نِعْمَ وبِئْسَ فعلان ماضيان (الفارسي، ١٩٩٦م، ١١٠).

وبيَّنَ ابن السَّراج حقيقة (نِعْمَ وبِئْسَ)، فقال: "نِعْمَ وبِئسَ فعلان ماضيان، كان أصلهما، نِعَمَ وبِئسَ، فكُسِرَتْ الفاءان منهما من أجل حرفي الحلق، وهما: العين في "نِعَم"، والهمزة في "بِئسَ" فصار: نِعِمَ وبِئسَ (ابن السَّراج، ١٩٩٦م، ١/١١١).

وانقسم النَّحويون في هذه المسألة على مذهبين: فنحويو البصرة يرون أنَّ(نِعْمَ وبِئْسَ)، فعلان ماضيان لا يتصرفان، قال سيبويه: "وأصل (نِعْمَ وبِئْسَ)، (نَعِمَ، بَئِسَ)، وهما الأصلان اللذان وصفا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى" (سيبويه، ١٩٨٨م، ٢/١٧٩) ووافقهم من الكوفيين علي بن حمزة الكسائي (الأنباري، ٢٠٠٣م، ١/٨٢).

وحجتهم في ذلك، بأن قالوا: الدليلُ على أنهما فعلان اتصالُ الضمير المرفوع بهما على حدِّ اتصاله بالفعل المتصرف؛ فإنَّهُ قد جاء عن العرب أنَّهم قالوا "نِعْمَا رجلين، ونِعْمُوا رجالًا"، وحكى ذلك الكسائي، وقد رفعا مع ذلك المظْهَرَ في نحو "نِعْمَ الرجلُ، وبِئْسَ الغلامُ" والمضمر في نحو: "نِعْمَ رجلًا زيدٌ، وبِئْسَ غلامًا عمرو"، فدلَّ على أنَّهما فعلان (الأنباري، ٢٠٠٣م، ١/٨٢).

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما فعلان اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقلبها أحدٌ من العرب في الوقف هاء كما قلبوها في نحو رحمة وسنة وشجرة، ولك قولهم "نعمتِ المرأةُ، وبئست الجاريةُ"؛ لأنَّ هذه التاء يختصّ بها الفعل الماضي لا تَتَعَدَّاه، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به (المصدر نفسه، ٢٠٠٣م، ١/٨٢).

ووافقهم ابن يعيش بقوله: "اعلم أنَّ "نِعْمَ"، و"بِئْسَ"، فعلان ماضيان، فـ"نِعْمَ"، للمدح العامّ، و"بِئْسَ"، للذم العام، والذي يدلُّ أنَّهما فعلان أنَّك تُضمِر فيهما، وذلك أنَّه إذا قلت: "نعم رجلًا زيدٌ" و"نعم غلامًا غلامُك" لا تضمر إلَّا في الفعل، وربَّما برز ذلك الضمير، واتصل بالفعل على حدّ اتصاله

[1] - من الطويل في ديوانه: ص٢٤٢.

بالأفعال قالوا: "نِعْما رجلَيْن"، و"نِعْمُوا رجالاً" كما، تقول: "ضربا"، و"ضربوا" (ابن يعيش، ٢٠٠١م،٤/٣٨٩).

وسار على هذا المذهب ابن هشام، فقال: "والصحيح أنَّ الأربعة أفعال (نعم، بئس، عسى، ليس)؛ بدليل اتصال تا التأنيث الساكنة بهن (ابن هشام، ١٩٨٥م، ١/٣٩٢)، كقوله ﷺ: "مَنْ تَوَضَّأَ يوم الجُمُعَةَ فَبِهَا ونِعْمَتْ، ومَنِ اغْتَسَلَ فَالغُسْلُ لَهُ أَفْضَل"[١]. وأيَّدَ السيوطي البصريين بقوله: "باب "نِعْمَ، وبِئْسَ وَمِنْه أَي الجامد نعم وَبئسَ فعلان لإنشاء الْمَدْح والذم... (السَّيوطي، ٣/٢٣).

وذهب نحويو الكوفة إلى أنهما اسمان، قال الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ "نِعْمَ، وبِئْسَ "اسمان مُبْتَدَآن" (الأنباري، ٢٠٠٣م، ١/٨١)، وحجتهم على "أنهما اسمان: دخول حروف الخفض عليهما؛ فإنَّهُ قد جاء عن العرب أنَّها تقول "ما زيد بنعم الرجُلُ"، واستدلوا بقول حسان بن ثابت:

أَلَستُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلَفُ بَيتُهُ ... أخا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِمَا[٢]

وحُكِيَ عن بعضِ فُصَحَاءِ العرب أنَّهُ قال "نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ"(الأنباري، ٢٠٠٣م، ١/٨١) كما حكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أنَّ أعرابيًّا بُشِّرَ بمولودة فقيل له: نعم المولودة مولودتك! فقال "والله ما هي بنعم المولودة: نُصْرَتُهَا بكاء، وبِرُّها سرقة" فأَدْخَلُوا عليها حرف الخفض، ودُخُولُ حرف الخفض يدل على أنهما اسمان؛ لأنَّهُ من خصائص الأسماء (الأنباري، ١٩٩٩م، ٩١).

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول: "يا نعم المولى ويا نعم النصير" فنداؤهم (نعمَ) يدل على الاسمية؛ لأن النداء من خصائص الأسماء.... ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنَّهُ لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، ألا ترى أنك لا تقول: "نعم الرجل أمْسِ" ولا "نعم الرجل غدًا" وكذلك أيضًا لا تقول "بئس الرجل أمس" ولا "بئس الرجل غدًا" فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما عُلم أنهما ليسا بفعلين، ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنهما غيرُ متصرفين؛ لأنَّ التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرَّفَا دلَّ على أنهما ليسا بفعلين.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل على أنَّهما ليسا بفعلين أنَّه قد جاء عن العرب "نعيم الرجلُ زيدٌ" وليس في أمثلة الأفعال فعيل أَلبتة، فدلَّ على أنَّهما اسمان، وليسا بفعلين (الأنباري، ٢٠٠٣م، ١/٨٣).

ويرى الباحثانِ أنهما فعلان، ماضيان، بدليل اتصال تا التأنيث الساكنة بهن، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "مَنْ تَوَضَّأَ يوم الجُمُعَةَ فَبِهَا ونِعْمَتْ، ومَنِ اغْتَسَلَ فَالغُسْلُ لَهُ أَفْضَل" ليس بعده أي قولٍ

٢) **قالَ حسانُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ:**

وَمَا مِثْلُهُ فِيهِمْ وَلاَ كَانَ قَبْلَهُ ... وَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهْرَ مَا دَامَ يَذْبُلُ[٣]

الشاهد فيه: وليس يكون الدهر والمسألة هي: ورود (ليس) للنفي قال سيبويه: "فمن ذلك قولُ بعض العرب: ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه" (سيبويه، ١٩٨٨م، ١/٧٠).

---

[١]- ينظر العسقلاني: فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ٢/٣٩٢، باب فضل الغسل يوم الجمعة...وغيره .
[٢]- سبق تخريجه.
[٣]- ديوانه: ١٩٩.

وذكر المرادي أنَّ "مذهب أكثر النحويين أن (ليس وما الحجازية) مخصوصان بنفي الحال قال ابن مالك: والصحيح أنهما ينفيان الحال، والماضي، والمستقبل، وقد حكى سيبويه: ليس خلق الله مثله ومن نفيها بيت حسان.

وينبغي لأن يحمل كلام الأكثرين على ما إذا لم تقترن به قرينة تخصه بأحد الأزمنة، فيحمل؛ إذ ذاك على الحال، كما يحمل عليه الإيجاب. وقد أشار إلى ذلك الشلوبين (المرادي، ٤٩٩/١).

ويري ابن هشام أنَّها: "كلمة دَالَّة على نفي الْحَال وتنفي غَيره بِالْقَرِينَةِ نَحْو لَيْسَ خلق الله"(ابن هشام، ١٩٨٥م، ٣٨٦/١).

وظهر قولان في هذه المسألة، الأول: أن (ليس) مخصوص بنفي الحال، وهو مذهب سيبويه وأكثر النحويين؛ إذ قال: "وأمَّا(ما) فهي نفي لقوله: هو يفعل إذا كان في حال الفعل، فتقول: ما يفعل، وتكون بمنزلة (ليس) في المعنى، تقول: عبدالله منطلقٌ، فنقول: ما عبدالله منطلقٌ أو منطلقًا، فتنفي بهذا اللفظ، كما تقول: ليس عبدالله منطلقًا" (سيبويه، ١٩٨٨م، ٢٢١/٤).

ووافق سيبويه كثير من النحويين (المبَّرد، ١٨٨/٤، والسيرافي، ١٩٧٤م، ١٦/٣، وابن الشَّجري، ١٩٩١م، ٥٥٦/٢، الأنباري،١٩٩٩م ،١٤٣، وابن عصفور، ١٩٨٠م، ٤٠٩/١، والمالقي، ٢٠٠٢م، ٣١٠، والمرادي، ٣٢٣، وابن عقيل، ١٩٨٠م، ٢٠٣/١، والسَّيوطي، ١١٠/٢).

القول الثاني: أنَّها نفي الحال، والماضي، والمستقبل، وهو قول ابن مالك، ويرى أنَّ كثيرًا من النحويين زعموا أنَّ "ليس وما" مخصوصان بنفي ما في الحال، والصحيح أنهما ينفيان ما في الحال، وما في الماضي، وما في الاستقبال (ابن مالك، ١٩٩٠م، ٣٨٠/١).

وذكر أبو علي الشلوبين أنَّ الأظهر عند النحويين أن ليس إنَّما هي لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال؛ لأنَّ سيبويه حكى: ليس خلق الله مثله، وأجاز: ما زيد ضربته، على أن تكون "ما" حجازية (الشلوبين، ١٩٩٣م، ٧٧٢/٢).

وبين الشلوبين أنَّ مراد القائلين: أن ليس لانتفاء الصفة في الحال؛ لأنَّ الخبر إذا لم يكن مخصوصًا بزمان دون زمان، ونُفِيَ بليس، فإنَّه يحمل نفيها على الحال، كما يحمل الإيجاب عليه أيضًا فإنْ اقترن الخبر بالزمان أو ما يدل عليه فهو بحسب المقترن به، موجبًا كان أو منفيًا بليس (المصدر نفسه، ١٩٩٣م، ٧٧٢/٢).

وقد ورد استقبال المنفي بليس في القرآن العزيز وأشعار العرب كثيرًا، وكذا ورد استقبال المنفي بما فمن استقبال المنفي بليس قوله تعالى: {...ألا يَومَ يأتِيهُم لَيسَ مَصرُوفًا عَنهُم...} [هود: ٨/١١]، وقوله تعالى: {...وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيد} [البقرة: ٢٦٧/٢]، وقوله تعالى: {لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ} [الغاشية: ٦/٨٨] ومنه بيت حسان.." (ابن مالك، ١٩٩٠م، ٣٨٠/١).

وأوضح ابن عقيل أنَّ "هذه الكلمة تدلُّ على نفي الحدث الذي دلَّ عليه خبرها في الزمان الحاضر، إلى أن تقومَ قرينة تصرفه إلى الماضي أو المستقبل، فإذا قلت: "ليس خلق الله مثله" فـ(ليس) أداة نفي، واسمها ضمير شأن محذوف، وجملة الفعل الماضي ـ وهو خلق ـ وفاعله في محل نصب خبرها (ابن عقيل، ١٩٨٠م، ٢٦٣/١) وقال السَّيوطي "وَمن أَمْثِلَة الْمَنْفِيّ بـ(لَيْسَ) قَول الْعَرَب لَيْسَ خلق الله مثله" (السَّيوطي، ٤٢٣/١).

وقد أشار العثيمين إلى أنَّ "ليس": لنفي الحال، ولنفي غيره بالقرينة، مثل: ليس خلق الله مثله. وهي فعل لا يتصرف (العثيمين، ١٤٢٧هـ، ١/١٠٧).

ونرى أنَّ القولَ الثانيَّ هو الحقُّ، وذلك لوجود الشاهد، وهو نفي المضي، والحال، والاستقبال، وأمَّا ما ذهب إليه الأكثرون، فيحُتَمل كلامهم على ما إذا لم تقترن به قرينة تخصه بأحد الأزمنة، فيحمل عندئذٍ على الحال.

ثانيًا: الاستشهادُ النَّحويُّ في الأفعالِ المعربةِ:

١) قالَ حسانُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَك كُلُّ نفسٍ ... إذا ما خِفْتَ من شَيءٍ تَبَالَا[١]

الشاهد في قوله: "مُحَمَّد تفدِ"، والمسألة هي: مجيء الفعل (تفدِ) مجزومًا من غير جازم والاستشهاد بالبيت في قوله: "تفدِ"، فإنَّ سيبويه خرجها، كتخرج الكوفيين على أنَّ الأصل" لتفد" بـ(لام) الأمر الجازمة للمضارع، بحذف(الياء) من آخره، وإبقاء الكسرة دالة عليه، ثم حُذِفت(اللام)، وبقي الفعل على ما كان عليه معها، أي: مجزومًا.

قال سيبويه: "باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها وذلك: (لم، ولما، واللام) التي في الأمر، وذلك قولك: ليفعل، و(لا) في النهي، وذلك قولك لا تفعل؛ فإنَّما هما بمنزلة (لم)، واعلم أن هذه (اللام ولا) في الدعاء بمنزلتهما في الأمر والنهي، وذلك قولك: لا يقطع الله يمنيك، وليجزك الله خيرًا واعلم أن هذه (اللام) قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرةً، كأنَّهم شبهوها بـ(أنَّ) إذا أعملوها مضمرةً. وقال الشاعر: مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ.... وإنما أراد: لتفده" (سيبويه، ١٩٨٨م، ٣/٨)

وذكر ابن السَّراج بعد الكلام عن الجزم أنَّهُ "يروى عن رسولِ الله ـ ﷺ ـ أنَّهُ قرأ: {فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا} [يونس، ١٠/٥٨]، فإذا لم يكن الأمرُ للحاضرِ فلا بُدَّ من إدخال(اللامِ)، تقول: ليقمْ زيدٌ، وتقول: زرْ زيدًا، وليزرْكَ، إذا كان الأمرُ لهما جميعًا؛ لأنَّ زيدًا غائبٌ، فلا يكون الأمر له إلَّا بإدخال(اللام)، وكذلكَ إذا قلتَ: ضُرِبَ زيدٌ فأردتَ الأمرَ من هذا قلتَ: ليُضرَبْ زيدًا؛ لأنَّ المأمور ليس بمواجه، والنحويون يجيزونَ إضمارَ هذه اللام للشاعر إذا اضطر.." (ابن السَّراج، ١٩٩٦م، ٢/١٧٤). وينشدون لمتمم بن نويرة:

عَلَى مِثْلِ أصحَابِ البعُوضَة فاخمِشي ... لكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أَو يبكِ مَنْ بَكَى[٢]

وعلَّلَ الزجاجي على صحة حذف (لام الأمر) "أنَّ الشاعر قد يضطر إلى حذف (اللام) من فعل المأمور المخاطب في لغة من يقول: يا زيد لتذهب فيحذفها، ويضمرها، ويترك الفعل على بنائه وعلى ذلك قول شاعر ببيت أنشده سيبويه وغيره (مُحَمَّد تفد.....) فأضمر(اللام) وترك الفعل على بنائه كما يوجبه القياس" (الزَّجاجي، ١٩٨٥م، ١/٩٦).

وجعل الزَّمخشري حذف (اللام) في هذا الموضع ضروريًا؛ إذ قال: "ولام الأمر نحو قولك: ليفعل زيد وهي مكسورة ويجوز تسكينها عند واو العطف وفائه، كقوله تعالى: {... فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ} [البقرة، ٢/١٨٦]، وقد جاء حذفها في ضرورة (الزَّمخشري، ١٩٩٣م، ١/٤٥١).

[١] ـ من الوافر، لحسان بن ثابت، وليس في ديوانه، ينظر: ابن هشام، ١/٢٧٥.
[٢] ـ من الطويل لمتمم بن نويرة، ينظر: سيبويه، ١٩٨٨م، ٣/٩.

ويتضح من هذا أنَّ في المسألة قولين، فالأول: الضرورة الشعرية: وهو قول سيبويه، وغيره من البصريين؛ حيث جعلوها "ضرورة ملجئه لتصحيح النظم، وإقامة الوزن" (الحريري، ١٩٩٦م، ١/١٣٦، والحنود، ٢٠٠١م، ١/٤١٠).

وجاء عن العرب إعمال حرف الجزم مع الحذف كما في هذا الشاهد، والتقدير: (لتفد نفسك)، فحذف (اللام) وأعملها في الفعل الجزم ففي هذا القول نجد سيبويه ـ رحمه الله ـ خرَّج هذا على أنَّ الأصل "لتفد" بـ(لام) الأمر المكسورة وبجزم الفعل المضارع بحذف(الياء) وإبقاء الكسرة دالة عليها، ثم حذفت(اللام)، وبقي الفعل على ما كان عليه معها، فقال: "واعلم أن هذه (اللام) قد يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمرة، وكأنهم شبهوها بأنْ إذا عملت مضمرة" (سيبويه، ١٩٨٨م، ٣/٨).

أمَّا القول الثاني فقد نسبه الأنباري إلى بعض النحويين، بقوله: "وقد خرجه قوم تخريجًا آخر فذهبوا إلى أنَّ "تفد" فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على(الياء) المحذوفة للتخفيف اجتزاء بكسر ما قبلها للدلالة عليها، وكأنَّه قال: "مُحَمَّد تفدي نفسك كل نفس"، ثم حذف(الياء) مضطرًّا ليقيم وزن البيت، واكتفى بالكسرة التي قبلها، وقد قرر المؤلف أنَّ العرب قد تحذف حروف المد واللين، وتكتفي بالحركات التي قبلها؛ لأنها مجانسة لها" (الأنباري، ٢٠٠٣م، ٢/٤٣٢)، فالأصل: تفدي نفسك، من غير تقدير (لام)، وهو خبر يراد به الدعاء، كقولهم: غفر الله لك، ويرحمك الله، وإنما حذف(الياء) لضرورة الشعر اجتزاء بالكسرة عن الياء (المصدر نفسه، ٢٠٠٣م، ٢/٤٣٢) والظاهر أنَّ هذه ضرورة شعرية، ولكنَّها قبيحة لعدم وجود ما يؤول ذلك الحذف، وهذا هو تقدير الباحثين.

٢) **قالَ حسانُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:ـ**

مِن خَمرِ بَيسَانِ تَخَيَّرتَهَا تِرياقَةً تُوشِكُ فَقرَ العِظَامِ[١]

الشاهد في قوله: (توشك فقر العظام)، والمسألة فيها: جاء بعد الفعل توشك اسم، والأصل أن يأتي بعده أن والفعل المضارع.

أشار خالد الأزهري إليه، بقوله في باب أفعال المقاربة: كقول حسان:.... تريقة توشك فقر العظام، وذكر مُحَمَّد بن بري في حواشي الصحاح، وقد يقال: إنَّهُ على حذف كان، أي: توشك أن تكون فقر العظام" (الأزهري، ٢٠٠٠م، ١/٣٧٩).

وقال جرير يهجو العباس بن يزيد الكندي:

إذا جَهِلَ اللّئيمُ، وَلَمْ يُقَدِّرْ بِبَعضِ الأَمْرِ أَوْشَكَ أنْ يُصابَا[٢]

وجاء عند ابن منظور" الَّذِي فِي شِعْرِهِ تُسْرِعُ فَتْرَ الْعِظَامَ، قَالَ: وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لأَنَّ أَوشك بَابُهُ أَن يَكُونَ بَعْدَهُ أَن وَالْفِعْلُ" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ٦/٣٢)، وقال أيضًا: "وَقَدْ يأْتِي يُوشِكُ مُسْتَعْمَلًا بَعْدَهَا الِاسْمُ، والأَكثر أَن يَكُونَ الَّذِي بَعْدَهَا أَن وَالْفِعْلَ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِ حَسَّانَ:... (المصدر نفسه: ٦/٣٢).

وأوضح مرتضى الزَّبيدي ذلك بقوله: "ويُوشِكُ الأَمْرُ أَنْ يَكُونَ كَذَا، ويُوشِكُ أَنْ لَا يَكُونَ الأَمْرُ، وَقد يَأْتِي مُستَعْمَلاً بعدَها الاسمُ، وَمِنْه قَوْلُ حَسّانٍ... والأَكْثَرُ أَنْ يَكونَ الَّذِي بَعْدَها أَنْ والفِعْل، وبذلِكَ جاءَت الأَحادِيثُ... (الزَّبيدي، ٢٧/٣٩١)، وهذ الذي ورد في لغة العرب، وهو جواز المجيء بعد أوشك اسم، وهو ما يراه الباحثانِ.

---

[١] ـ من السريع، ديوانه: ٢٢٥.

[٢] ـ ديوانه: ٦٥.

المبحث الثالث: الاستشهادُ النَّحويُّ في الحروف المفردة، والثنائية، والثلاثيَّة وما زاد

أولًا: الاستشهادُ النَّحويُّ في الحروف المفردة:

١) قالَ حسانُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:ـ

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ، اللهُ يشكرُها، ... والشَّرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مِثْلانِ[١]

الشاهد فيه قوله: "الله يشكرها"، والمسألة فيه: حذف الفاء الرابطة في جواب الجزاء والتقدير "فالله يشكرها".

وقد أشار الخليل إلى هذا الموضع عند ذكره قَولَ الله جلَّ وَعلا:" {وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ} [آل عمران: ١٢٠/٣] من جزم فعلى الْجَزَاء، وَمن رفع فعلى إِضْمَار الْفَاء، وَمن نصب فعلى التَّضْعِيف، وَ(لَا) لَا تعْمل شَيْئا لِأَنَّهُ حرف جَاءَ بِمَعْنى الْجَحْد (الفراهيدي، ١٩٩٥م، ٢٢٠/١).

وقد ذكره سيبويه عند قوله: "وسألته عن قوله: إن تأتني أنا كريمٌ، فقال: لا يكون هذا إلَّا أن يضطرَّ شاعرٌ، من قبل أنّ أنا كريم يكون كلامًا مبتدأ، و(الفاء وإذا) لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جوابًا؛ حيث لم يشبه الفاء وقد قاله الشاعر مضطرًّا، يشبهه بما يتكلم به من الفعل كبيت حسان بن ثابت (سيبويه، ١٩٨٨م، ٦٤/٣) فمذهب الخليل وسيبويه إجازة ذلك في الضرورة الشعريّة فقط وأجاز ابن الوَرّاق حذفها في الشَّعر (ابن الوَرّاق، ١٩٩٩م، ٤٤٠/١).

وأجاز الأخفش حذفها ضرورةً واختيارًا واختصارًا وهي مرادة (العُكبري، ١٩٧٦م، ١٤٦/١)، وخرَّج عليه قوله تعالى: {وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} [الأنعام: ١٢١/٦]، وكذلك استدَلَّ الأخفش على جواز حذف الفاء في سِعَةَ الكلام، بقراءة أهل المدينة والشام، لقوله تعالى: {وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ} [الشورى:٣٠/٤٢]، وعدّها قراءةً مشهورةً معروفة كما ذهب الأخفش إلى جوازه اختيارًا في الشعر والنثر، وفي غير الضرورة أيضًا، واستشهد عليه بقوله تعالى: {كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ}[البقرة:١٨٠/٢]؛ أي: فالوصية للوالدين .

أمَّا المبَّرد فجزم على عدم حذف الفاء، وأنَّها مرادة الذكر دائمًا، فيرى أنَّهُ "لَا اخْتِلَاف بَين النَّحْوِيين فِي أَنَّهُ على إِرَادَة الْفَاء؛ لِأَنَّ التَّقْدِيم فِيهِ لَا يصلح" (المبرد، ٧٢/٢)، فالمبّرد حذف الفاء من جواب الشرط في الشعر والنثر مطلقًا، وردَّ رواية حذف الفاء في الشاهد الشعري السابق، فزعم أنَّها من صُنْع النحاة، وأن الرواية الصحيحة فيه هي: من يفعل الخير فالرحمن يشكرُه.

وذكر ابنُ الحاجب فيه وَجهاً آخر نسبه لبعض النحاة، وهو حمله على التقديم والتأخير، وتقديره: "الله يشكرها من يفعل الحسنات"، إلاّ أنَّه ردَّ هذا التفسير ايضًا وكان المبّرد قد ردّه من قبل بقوله: "فلا اختلاف بين النحويين في أنَّه على إرادة الفاء؛ لأنَّ التقديم فيه لا يصلح" (الحربي،٢٠٠٥، ٣٠٥، ٣٠٦).

وجعله بعضهم على الإضمار كما فعل صاحب أصول النَّحو، الذي أكَّد "على إضمار الفاء في كل قولٍ" (ابن السَّراج، ١٩٩٦م، ٤٦٢/٣)، وهناك تعليلٌ لابن الصائغ مرده أنَّ (الفاء) في هذه الأجوبَة

[١] - من البسيط لحسان في زيادات ديوانه: ٥١٦.

ونحوها، ممّا لا يصلح أن يُجعل شرطًا، واجبة الذّكر، ولا يجوز تركُها إلَّا في ضرورة، أو نُدُور (ابن الصائغ، ٢٠٠٤م، ٢/ ٨٨٤).

وظهر لنا أنَّ في هذه المسألة أقوالًا، الأول: أنَّ الحذف على الضرورة الشعرية، وهو قول الخليل وسيبويه وجمهور النحويين (ينظر: سيبويه، ١٩٨٨م، ٦٣/٣، وابن السَّراج، ١٩٩٦م، ١٩٥/٣، وابن جني: ٢٨٣/٢، وابن الورَّاق، ١٩٩٩م، ٤٤٠/١، وابن مالك، ١٩٨٢م، ١٥٩٧/٣، وابن منظور، ١٤١٤هـ، ٤٧/١١، والفيروز آبادي، ٢٠٠٥م، ١٣٥١/١.

القول الثاني: يجوز حذفها ضرورةً واختيارًا واختصارًا وهي مرادة (ابن جني، ٢٠٠٠م، ٢٧٥/١)، وجاء ذلك عن الأخفش (العُكبري، ١٩٧٦م، ١٤٦/١)، وخرَّج عليه قوله تعالى: {وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} [الأنعام: ١٢١/٦].

القول الثالث: المنع في جميع الحالات وهو قول المبرد، وقال: وَأَنَّه زعم، أنَّ الرِّوَايَة من يفعل الْخَيْر فالرحمن يشكره (ابن جني، ٢٠٠٠م، ٢٦٥/١)، وذكر ابن السَّراج قولًا للأصمعي، وهو أنَّ النَّحاة غيروا الرواية إلى "من يفعل الخير فالرحمن يشكره" (ابن السَّراج، ١٩٩٦م، ١٩٥/١).

القول الرابع: الندرة (السكاكي، ١٠٦/١)، وحذفُها في النُّدور كما أخرجه البخاريّ من قولِه ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ لأُبيّ ابن كَعْب: "فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلاَّ اسْتَمْتِعْ بِهَا"[1]؛ أي: وإلَّا فاستمتع بها، بحذف (الفاء) من جواب الشرط ويرى الباحثان أنَّ قول سيبويه وجمهور النحويين هو القول الأصح بين الأقوال الأربعة.

٢) قالَ حسانُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:ـ

تناغي غزالاً عند باب ابن عامر وَكَحِّلْ مآقيك الحسان بأثمدِ[2]

الشَّاهد في قوله "تناغي غزالًا... وكحل مآقيك"، والمسألة فيه: عطف الجملة الإنشائية (كحل) على الجملة الخبرية (تناغي) وقد خصَّ الأشموني في شرحه في عطف الخبر على الإنشاء، وعكسه خلاف منعه البيانيون، وابن مالك وابن عصفور (الأشموني، ١٩٩٨م، ٤٠٦/٢)، لذلك في المسألة قولان، الأول: الجواز مطلقًا، وهو ما ذهب إليه أكثر النَّحاة، واستدلوا بقوله تعالى: {وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ....ا} [البقرة: ٢٥/٢]، وقوله تعالى: {وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ} [الصف: ١٣/٦١]؛ إذ عطفت وصف جملة ثواب المؤمن على وصف ثواب جملة الكافر.

وليس الذي أُعتُمِد بالعطف هو الأمر حتى يُطلب مُشاكل، أو أمر، أو نهي يُعطف عليه، وإنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين، كما تقول: زيد يعاقب بالقيد، والإرهاق، وبشّر عمرًا بالعفو، والإطلاق (الزَّمخشري، ١٤٠٧هـ، ١٠٤/١).

والثاني: المنع، وهو ما ذهب إليه البلاغيون، وابن مالك (ابن مالك، ١٩٩٠م، ٢٤٧/٢)، فتكون جملة (وبشر الذين آمنوا...) معطوفة على جملة (واتقوا النار...)، وهو ما ذكره الزمخشري أيضًا بقوله: "ولك أن تقول: هو معطوف على قوله: (فَاتَّقُوا)، كما تقول: يا بنى تميم احذروا عقوبة ما جنيتم، وبشر يا فلان بنى أسد بإحساني إليهم" (الزَّمخشري، ١٤٠٧هـ، ١٠٤/١) والواضح من الشَّواهد الواردة على ألسنة الفصحاء جواز ذلك؛ إذ وردت شواهد في القرآن الكريم، والشعر الفصيح بذلك.

---

[1] ـ الحديث أخرجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب اللّقطة، باب إذا أَخبره رَبُّ اللّقطة بالعلامة دفع إليه، ٢٤٩/٣، ومسلم في صحيحه، كتاب اللّقطة: ١٣٥٠/٣، وأحمد في مسنده: ١١٥/٤، ١٢٦/٥.

[2] ـ من الطويل، في ديوانه: ٨٣.

٣) **قالَ حسانُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:ـ**

وكفى بنا فَضْلا على مَن غيرنا ... حبُّ النبيّ مُحمّدٍ إيّانا[١]

الشَّاهد في "كفى بنا فضلًا"، والمسألة فيه (زيادة حرف الجر (الباء) على (كفى) المتعدي لواحد)، وقد ذكر الخليل هذه المسالة فيرى أنَّ "النّصب بِخَبَر كفى مَعَ (الْبَاء) قَوْلهم كفى بزيد رجلًا، قَالَ اللهُ عزَّ وَجلَّ: {...وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا...} [النساء: ٦/٣]؛ وقوله: {...وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا...} [النساء: ٧٩/٣]، وقوله: {...وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا...} [الفرقان:٣١/٢٥]؛ وَمثله كثير فِي كتاب الله عزَّ وَجلَّ، وكما في بيت الشَّاعر وهُوَ حسان بن ثَابت؛ حيث نصب فضلًا بـ(كفى) وخفض غَيرنَا؛ لِأَنَّهُ جعل(مَن) نكرَة كَأَنَّهُ قَالَ على حَيّ غَيرنَا، وَقد رَفعه نَاس، وَهُوَ أَجود على قَوْله على من هُم غَيرنَا؛ أَي: على حَيّ هم غَيرنَا فيضمرون هم، كَمَا قرئَ هَذَا الْحَرْف فِي الْأَنْعَام:{ثمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكتاب تَمَامًا على الَّذِي أحسن} [الأنعام: ١٥٤/٦]؛ أَي: على الَّذِي هُوَ أحسن وَمن قَرَأَ (على الَّذِي أحسن، فَإِن محَله الْخَفْض إِلَّا أَنهُ على أفعل وأفعل لَا ينْصَرف" (الفراهيدي، ١٩٩٥م، ١١٥/١).

وابن هشام بعد ذكره زيادة الباء المفردة، عدَّدَ مجيئها في أربعة عشر معنى، فقال: "وَقد زيدت فِي مفعول كفى المتعدية لوَاحِد" (ابن هشام، ١٩٨٥م، ١٤٨/١)، وَمِنْه الحَدِيث: (فى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَن يحدث بِكُل مَا سمع)[٢].

وأكَّدَ السَّيوطي على أنَّ "زيادتها فِي مفعول مَا يتَعَدَّى لاثْنَيْنِ، كَقَوْلِه: (تَسْقى الضَّجيع ببارِدٍ بسّام ...)، وَقد زيدت فِي مفعول كفى المتعدية لوَاحِد (السَّيوطي، ١٤/٢)، وَقيل: إِنَّمَا هِيَ فِي الْبَيْت زَائِدَة فِي الْفَاعِل وَحب بدل اشْتِمَال على الْمحل (ابن هشام، ١٩٨٥م، ١٤٨/١).

وهذه الزيادة ذكرها النَّحاة في مواضع من كتبهم، وهي زيادة صحيحة واردة في مواضع عدة من لغتنا الأم، وهو ما يرتضيه الباحثانِ.

ثانيًا: الاستشهادُ النَّحويُّ في الحروف الثنائية:

١) **قالَ حسانُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ:**

على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد[٣]

الشَّاهد في "على ما قام"، والمسألة فيه: (إثبات وكتابة ألف ما الاستفهامية بعد حرف الجر وهو واجب الحذف).

لقد تحدث ابن هشام عن هذا الموضع، ووضح الفرق بين الِاسْتِفْهَام وَالْخَبَر، فيرى أنَّهُ" يجب حذف ألف مَا الاستفهامية إِذا جرت وإبقاء الفتحة دَلِيلا عَلَيْهَا نَحْو: فيمَ وإلام وعلام وَبِمَ... وَعلة حذف الْألف الْفرق بَين الِاسْتِفْهَام وَالْخَبَر، فَلهَذَا حذفت فِي نَحْو: {فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا} [النازعات: ٧٩/ ٤٣]، ونحو: {...فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ } [النمل: ٣٥/٢٧]، ونحو: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُون} [الصف: ٦١/ ٢]، وَثبتت فِي قوله تعالى: {لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [النور:١٤/٢٤]، ونحو: {...وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ...} [البقرة: ٤/٢]" (ابن هشام، ١٩٨٥م، ١/ ٣٩٣).

---

[١]- من الكامل لحسان، ولا يوجد في ديوانه، شرح أبيات سيبويه: ٣٧٠/١.

[٢]- ينظر: النيسابوري، ١٤/١.

[٣]- من الوافر، في ديوانه: ٣٢٤.

هذا الحذف قسَّمه السيوطي على قسمين: "مقيس وشاذ؛ فالمقيس حذف ألف مَا الاستفهامية المجرورة نَحْو: {عَم يتساءلون} [النبأ: ١/٧٨]، ونحو: {فيمَ أَنْت من ذكرَاهَا} [النازعات: ٤٣/٧٩]، ونحو: {لِمَ تؤذونني} [الصَّفّ: ٥/٦١]، وشذ إبقاؤها فِي بيت حسان، وَوجه الْحَذف من الاستفهامية التَّخْفِيف وَخص بهَا؛ لِأَنَّهَا مستبدة بِنَفسِهَا، بِخِلَاف الشّرطِيَّة؛ لِأَنَّهَا مُتَعَلقَة بِمَا بعْدهَا، وَبِخِلَاف الموصولة لافتقارها إِلَى الصِّلَة" (السَّيوطي، ٣/٤٦١).

وفي حديثه عن تقاسيم (ما) ذكر الجرجاوي أنَّها استفهامية نَحْو قَوْله تَعَالَى: {وَمَا تِلْكَ بيمينك يَا مُوسَى} [طه: ١٧/٢٠]، وَيجب فِي الاستفهامية حذف ألفها إِذا كَانَت مجرورة نَحْو قَوْله تَعَالَى: {عَم يتساءلون} [النبأ: ١/٧٨]، وقوله: {فناظرة بِمَ يرجع المرْسَلُونَ} [النمل: ٣٥/٢٧]، الأَصْل (عَن مَا) و(بِمَا) فحذفت الْألف فرقًا بَين الاستفهامية والخبرية، وَسمع إِثْبَاتهَا على الأَصْل نثرًا وشعرًا؛ فالنثر كَقِرَاءَة عِيسَى وَعِكْرِمَة {عَمَّا تَعْمَلُونَ} بِإِثْبَات الْألف، والشَّعر كَبيت حسان رَضِي الله عَنهُ....." (الجرجاوي، ١٩٩٦م، ١/١٤٩).

وما ذكره الموضح من وجوب حذف ألف "ما" الاستفهامية إذا جرت فمسلم في المجرورة بالحرف، وأمَّا ما جاء عن حسان، فضرورة، وحكاه الأخفش لغة (الأزهري، ٢٠٠٠م، ٢/٦٣٥).

ويتضح مما سبق أنَّ في المسألة ـ وهي بقاء الألف هنا ـ أقوالًا: منها أنَّها لغة: كما حكى الأخفش، ونقل الأزهري أن هذا الإثبات على الأصل واردٌ شعرًا ونثرًا، لكن قال ابن جنى: وإثبات الألف أضعف اللغتين، وقيل إنَّهُ شاذ، كما ذكره السيوطي، وقيل إنَّها ضرورة شعرية: كما جاء في المغني، وشرح الأشموني، وشذا العرف والذي يراه الباحثانِ أنَّ هذا في الشعر ضرورةٌ شعريَّةٌ.

٢) **قالَ حسانُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:ـ**

لَا أُبَالِي أنَبَ بالحُزنِ تَيْسٌ ... أَم لَحَانِي بِظَهْرِ غيبٍ لئيمُ[١]

الشَّاهد في "أم لحاني"، والمسألة فيه: وقوع "أم"حرف عطف؛ عطف جملة فعلية على جملة فعلية مثلها.

قال سيبويه: "وتقول: أتجلس، أو تذهب، أو تحدثنا، وذلك إذا أردت هل يكون شيءٌ من هذه الأفعال؛ فأمَّا إذا ادَّعيت أحدهما فليس إلَّا أتجلس، أم تذهب، أم تأكل، كأنَّك قلت: أيَّ هذه الأفعال يكون منك، وتقول: أتضرب زيدًا، أم تشم عمرًا، أم تكلم خالدًا ومثل ذلك، أتضرب زيدًا أو تضرب عمرًا، أو تضرب خالدًا، إذا أردت هل يكون شيءٌ من ضرب واحد من هؤلاء وإن أردت أي ضرب هؤلاء يكون قلت: أم، قال حسان بن ثابت:... كأنَّهُ قال: ما أبالي؛ أي: الفعلين كان (سيبويه، ١٩٨٨م، ٣/١٨٠).

وأمَّا المبّرد فقال: وَهَذِه (أم) المنقطعة؛ لِأَنَّهُ أدْركهُ الشَّك فِي بصرهم، كالمسألة فِي قَوْلك: أَزِيد فِي الدَّار أم لَا، وَقد مضى تَفْسِير هَذَا؛ فَهَذَا فِي قَول جَمِيع النَّحْوِيين لَا تعلم بَينهم اخْتِلَافًا فِيهِ (المبّرد، ٣/٢٩٧).

وذكر ابن مالك أنَّ (أم) المعتمد عليها في العطف، هي المتصلة، نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ وسميت متصلة؛ لأنَّ ما قبلها وما بعدها لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا تحصل الفائدة إلَّا بهما، وشرط ذلك أن يكون متبوعها مسبوقًا بهمزة صالح موضعها لأي، كالواقعة في: أزيد عندك أم عمرو؟ وفي قوله تعالى:

[١] ـ من الخفيف، في ديوانه: ٢٢٣، و٣٧٨.

{.. سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ...} [البقرة: ٦/٢]، وقوله: {... وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ} [الأنبياء: ١٠٩/٢١]، و: {... قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ} [١٥/٢٥] وقد يكون مصحوباهما فعلين لفاعلين متباينين، كما في شاهدنا.... (ابن مالك، ١٩٩٠م، ٣٥٩/٣)، وقال في كتابه الآخر: وأمَّا (أم) المعتمد عليها في العطف فهي المتصلة وسميت متصلة؛ لأنَّ ما قبلها وما بعدها لا يستغني أحدهما عن الآخر؛ وشرط ذلك أن يقرن ما يعطف بها عليه بهمزة التسوية، أو بهمزة يطلب بها، وبـ (أم) ما يطلب بـ(أي)، وعلامة ذلك صلاحية الاستغناء بها عنهما فمن لوازم ذلك كون الناطق بـ(أم) المذكورة مدعيًا العلم بنسبة الحكم إلى أحد المذكورين دون تعيين... ولا يمنع كونهما جملتين ابتدائيتين إذا كان معنى الكلام معنى "أي" كقولك: "ما أبالي أبعض التيوس ناب، أم بعض اللئام ساب" (ابن مالك، ١٩٨٢م، ١٢١٢/٣).

وقسَّم ابن هشام(أم) على قسمين: متصلة، ومنقطعة، ثُمَّ تحدث عن المتصلة، قائلًا:" وأمَّا (أم) فضربان: منقطعة وستأتي، ومتصلة: وهي المسبوقة إما بهمزة التسوية؛ وهي الداخلة على جملة في محل المصدر، وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين؛ نحو: {....سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ} [البقرة: ٦/٢]، أو اسميتين؛ سميت بذلك؛ لوقوعها غالبا بعد لفظ "سواء" أو: لا أبالي، أو: لا أدري، أو ما يشبهها؛ في الدلالة على أنَّ الجملتين بعدها متساويتان في الحكم عند المتكلم، كما في بيت حسان (ابن هشام، ٣٣٢/٣) وهو الوارد في التنزيل، ولغة العرب، وهو خلاصة القول، وهو ما يراه الباحثان.

ثالثًا: الاستشهادُ النَّحويُّ في الحروف الثلاثية وما زاد:

١) قالَ حسانُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ:

إذَنْ، واللهِ، نَرمِيَهُمْ بِحَرْبٍ ... تُشِيبُ الطِّفْلَ من قَبْلِ المَشيبِ[١]

الشَّاهد بقوله "إذن ـ والله ـ نرميَهم"، والمسألة فيها: دخول إذن على الفعل المضارع؛ أي: (نصب المضارع وهو "نرميَهُم" بإذن، مع الفصل بينهما بالقسم) وهناك ثَلَاثَةُ شُرُوط تتعلق بعمل (إذن) ذكرها ابن هشام، منها: أَن تكون مصدرة فَلَا تعْمل شَيْئًا فِي نَحْو قَوْلك: (أَنا اذن أكرمَك) لِأَنَّهَا مُعْتَرضَة بَين الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر وَلَيْسَت صَدرًا، وأَن يكون الْفِعْل بعْدهَا مُسْتَقْبلًا فَلَو حَدثَك شخص بِحَدِيث فَقلت لَهُ: (إذن تصدق)، رفعت؛ لِأَنَّ نواصب الْفِعْل تَقْتَضِي الِاسْتِقْبَال، وَأَنت تُرِيدُ الْحَال فتدافعا، وأَن يكون الْفِعْل إمَّا مُتَّصِلًا وإمَّا مُنْفَصِلًا بالقسم أَو بِلَا النافية. فَالْأول: كَقَوْلِك إذن أكرمَك وَالثَّانِي نَحْو: اذن وَالله أكرمَك وَقَول حسان: إذن وَالله نرميَهم... ونَحْو: إذن لَا أفعَل، فَلَو فصل بِغَيْر ذَلِك لم يجز الْعَمَل كَقَوْلِك اذن يَا زيد أكرمُك (ابن هشام، ٣٧٤/١).

وذكر صاحب القطر أنَّ (إذن) عند سيبويه هي حرف جَوَاب وَجَزَاء، وَعند الشلوبين هِيَ كَذَلِك فِي كل مَوضِع، وَقَالَ الْفَارِسِي فِي الْأَكْثَر، وَقد تتمحض للجواب بِدَلِيل أَنه يُقَال أحبك، فَتَقول إِذا أَظُنك صَادِقًا؛ إِذْ لَا مجازاة بهَا هُنَا (ابن هشام، ١٣٨٣هـ، ٥٩/١) ثُمَّ حدد ثَلَاثَة شُرُوط لكي تكون ناصبة هي: أَن تكون وَاقعَة فِي صدر الْكَلَام فَلَو قلت: (زيد إذن) قلت: أكْرمُه بِالرَّفْعِ، والثَّانِي: أَن يكون الْفِعْل بَعْدَهَا مُسْتَقْبلًا فَلَو حَدثَك شخص بِحَدِيث فَقلت: (إذن تصدقُ) رفعت؛ لِأَنَّ المرَاد بِهِ الْحَال، والثَّالِث: أَن لَا يفصل بَينهمَا بفاصل غير الْقسم نَحْو: (إذن أكرمَك) وَ(إذن وَالله أكرمَك)...، وَلَو قلت: (إذن يَا

[١] - من الوافر، في ملحق ديوانه: ٣٧١.

زيد) قلت: (أكرمُك) بِالرَّفْع وَكَذَا إِذا قلت: (إِذن فِي الدَّار أكرمُك) و(إِن يَوْم الْجُمُعَة أكرمُك) كل ذَلِك بِالرَّفْع (المصدر نفسه: ٥٩/١).

وأشار السَّيوطي في كتابه همع الهوامع إلى أنَّ الزّجاج والفارسي جعلا الناصب أَن مضمرة بعْدهَا لَا هِيَ؛ لِأَنَّهَا غير مُخْتَصَّة إِذْ تدخل على الْجمل الابتدائية نَحْو: (إِذن عبد الله يَأْتِيك) وتليها الْأَسْمَاء مَبْنِيَّة على غير الْفِعْل (السَّيوطي، ٣٧٤/٢).

وقرر الصَّبان أَنَّهُ "لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم، فيجيب الرفع في نحو: (إذن أنا أكرمُك) ويغتفر الفصل بالقسم، ثُمَّ ذكر ابن بابشاذ قد أجاز الفصل بالنداء والدعاء، وابن عصفور الفصل بالظرف، والصحيح المنع؛ إذ لم يسمع شيء من ذلك وأجاز الكسائي وابن هشام الفصل بمعمول الفعل، والاختيار حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع (الصَّبان، ١٩٩٧م، ٢٤٣/٣).

وقد نقل شوقي ضيف كلامًا عن النَّحاة فقال: "ومن ذلك أنَّ جمهور البصريين كان يجيز الفصل بين (إذن) ومعمولها بلا النافية وبالقسم؛ لورود ذلك في الاختيار وفي الشعر مثل: إذن والله نرميَهم، وتوسع الكسائي ــ وتبعه هشام ــ فجوز الفصل بمعمول الفعل مطلقًا مثل: "إذن صاحبك أكرمُ"، ويبقي الكسائي لإذن عملها، ويلغيه هشام رافعًا للمضارع، وكان سيبويه والبصريون يشترطون لنصبها المضارع أن تكون في صدر العبارة... (٤) (ضيف، ١٩٦٨م، ١٨٢/١).

وفي حكم (إِذَنْ) إِذا فُصل بَينهَا وَالْفِعْل بفاصلٍ ذكر القرشي أَنَّ النُّحَاة ذهبوا إِلَى أنّه لا يجوز الْفَصْل بَين "إِذَنْ" ومنصوبها؛ لِضعْفِهَا مَعَ الْفَصْل عَن الْعَمَل فِيمَا بعْدهَا، إلاّ أنّهم اغتفروا الْفَصْل بالقسم، نَحْو: "إِذَنْ وَالله أجيئَك"، وَمِنْه قَول حسان بن ثَابت:...، أَو الْفَصْل بـ "لَا" النافية، نَحْو: "إِذَنْ لا أكرمَك"، وَمِنْه قِرَاءَة عبد الله بن مَسْعُود ــ ﷺ ــ {فَإِذاً لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً} [النساء: ٥٣/٤]، وَمَا عدا ذَلِك اخْتلف النُّحَاة فِيهِ) (القرشي، ١٤٢٣هـ، ٤٢٧/١).

ويظهر في إعمال (إذن) كلامٌ كثيرٌ، وخاصة نصبها مع وجود الفاصل، فكثر الكلام بين من يُعملها ومن يمنع، لكنهم مجمعون على جواز الفصل بالقسم، كما هو وارد في شاهدنا، لوجوده في الشعر العربي المحتج به.

٢) **قالَ حسانُ ــ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ــ:**

يُغْشَوْنَ حتَّى لا تَهُرُّ كِلابُهُمْ ... لا يَسألون عن السَّواد المُقْبِلِ[١]

الشَّاهد في قوله: "حتى لا تَهُرُّ"، والمسألة فيها دخول الحرف (حتَّى) على الفعل ولم تؤثر فيه (رفع تَهُرُّ ولم يجعله غاية) فسيبويه يرى (حتّى) ناصبة "على وجهين: فأحدهما: أن تجعل الدخول غايةً لمسيرك، وذلك قولك: "سرت حتى أدخلها"، كأنَّك قلت: سرت إلى أن أدخلها، فالناصب للفعل ههنا هو الجار للاسم إذا كان غايةً فالفعل إذا كان غايةً نصبٌ، والاسم إذا كان غايةً جرٌ وهذا قول الخليل وأمَّا الوجه الآخر، فأنْ يكون السير قد كان والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار أنَّ وفي معناها، وذلك قولك: "كلمته حتى يأمر لي بشيء"، واعلم أن حتى يرفع الفعل بعدها على وجهين: تقول: "سرت حتى أدخلها"، تعني أنه كان دخولٌ متصلٌ بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت: "سرت فأدخلها"، فأدخلها ههنا على قولك: هو يدخل وهو يضرب، إذا كنت تخبر أنه في عمله، وأن عمله لم ينقطع فإذا قال حتى أدخلها فكأنه يقول: سرت فإذا أنا في حال دخول، فالدخول متصل

[١] - من الكامل، في ديوانه: ١٢٣.

بالسير كاتصاله بالفاء فحتى صارت ههنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء؛ لأنّها لم تجئ على معنى إلى أن، ولا معنى كي، فخرجت من حروف النصب كما خرجت إذن منها في قولك:" إذن أظنك "، وأما الوجه الآخر: فإنه يكون السير قد كان وما أشبهه، ويكون الدخول وما أشبهه الآن، فمن ذلك: لقد سرت حتى أدخلها ما أمنع، أي حتى أني الآن أدخلها كيفما شئت ومثل ذلك قول الرجل: لقد رأى مني عاماً أول شيئاً حتى لا أستطيع أن أكلمه العام بشيء، ولقد مرض حتى لا يرجونه والرفع ههنا في الوجهين جميعاً كالرفع في الاسم، قال الفرزدق:

فيا عَجَباً حتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّني ... كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ[1]

فـ(حتى) ههنا بمنزلة إذاً، وإنَّما هي ههنا كحرف من حروف الابتداء ومثل ذلك: (شربت حتى يجئ البعير يجر بطنه)، أي حتى إن البعير ليجيء يجر بطنه، ويدلك على حتى أنها حرف من حروف الابتداء أنك تقول: حتى إنه ليفعل ذاك كما تقول: فإذا إنه يفعل ذاك ومثل ذلك بيت حسان بن ثابت... ومثل ذلك: (مرض حتى يمر به الطائر فيرحمه)، و(سرت حتى يعلم الله أني كحالٌ) والفعل ههنا منقطع من الأول، وهو في الوجه الأول الذي ارتفع فيه متصلٌ كاتصاله به بالفاء، كأنه قال سيرٌ فدخولٌ..." (سيبويه، ١٩٨٨م، ١٧/٣، ١٨).

وتحدث السَّيرافي عن مجيء (حتى) حرف ابتداء، مستعينًا بكلام شيخه سيبويه في باب (حتى): "ويدلك على حتَّى أنَّها حرف من حروف الابتداءْ والخبر، أنك تقول: حتى إنَّه يفعل ذلك، كما تقول: فإذا إنَّه يفعل ذلك). قال: "ومثل ذلك قول حسان بن ثابت":

أولادُ جفنةَ حولَ قبرِ أبيهِمِ ... قبرِ ابنِ ماريةَ الكريمِ المفْضلِ

يُغْشَوْنَ حتى لا تَهِرُّ كلابُهُمْ ... لا يَسألون عن السّوادِ المقْبلِ)

يمدح بذلك آل جفنة الغسانيين، وبلادهم الشام فالشاهد على أنه رفع (تهرُّ) ولم يجعله غاية قال سيبويه وتقول: (سرت حتى يعلم الله أني كالّ فالفعل هاهنا منقطع من الأول، وهو في الوجه الأول الذي ارتفع فيه، متصل كاتصاله به بالفاء، كأنه قال: سيرُ فدخول)، فسيبويه أراد أن الفعل المرتفع بعد (حتى) يقع على وجهين: أحدهما أن الفعل الواقع بعدها وقعَ ومضى قبل وجوب الإخبار، والوجه الآخر أن الفعل الذي قبل (حتى) قد مضى، والفعل المرفوع بعدها ثابت في حال الإخبار، ويكون الفعل المتقدم سبباً لوقوع الفعل الذي في الحال.

وسيبويه يجعل (حتى) في الوجه الأول ـ الذي الفعل فيه قد مضى وانقضى ـ بمنزلة الفاء، وأن الفعل الذي بعد (حتى) متصل بالفعل الذي قبل (حتى) وقد مضيا جميعاً والثاني بعد الأول متصل به كاتصال ما بعد الفاء في العطف بما قبلها (السَّيرافي، ١٩٧٤م، ٨٠/٢).

وذكر ابن هشام أنَّ من أوجه (حَتَّى) أَن تكون حرف ابْتِدَاء أَي حرفًا تبتدأ بعده الْجمل أَي تسْتَأْنف فَيدْخل.... وعَلى الفعلية الَّتِي فعلهَا مضارع كَقِرَاءَة نَافِع ـ رَحمَه الله ـ {حَتَّى يَقُولُ الرَّسُول} بِرَفْع يَقُولُ، وَقد يكون الْموضع صَالحًا لأقسام حَتَّى الثَّلَاثَة كَقَوْلِك: (أكلت السَّمَكَة حَتَّى رَأسهَا)، فلك أَن تخْفض على معنى إِلَى وَأَن تنصب على معنى الْوَاو وَأَن ترفع على الِابْتِدَاء (ابن هشام، ١٩٨٥م، ١٧٣/١).

أمَّا الصَّبان فقد قسمها على ثلاثة أضرب: جارة وعاطفة، وابتدائية؛ أي: حرف تبتدأ بعده الجمل؛ أي: تستأنف، فتدخل على الجمل الاسمية كقوله:

[1] ـ البيت للفرزدق من الطويل: ينظر الفراهيدي، ١٩٩٥م، ٢٠٦، وسيبويه، ١٩٨٨م، ١٨/٣.

فما زالتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِماءَها ... بِدَجْلَةَ حتّى ماءُ دِجْلةَ أَشْكَلُ

وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقوله: يُغْشَونَ حتّى ما تَهِرُّ كِلابُهُمْ، وقراءة نافع: {حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ} [البقرة: ٢/٢١٤]، وعلى الفعلية التي فعلها ماض نحو: {حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا} [الأعراف: ٧/١٩٥]، وزعم المصنف أنَّ حتى هذه جارة ونُوزِع في ذلك (الصَّبان، ١٩٩٧م،٣/٤٤٠).

والقول الصحيح أنَّ (حتى) تأتي لمعانٍ عدة، منها الابتداء، كما هو وارد في اللغة، والشعر العربي الفصيح.

الخاتمة:

- بلغ عدد الأبيات المستشهد بها محلَّ الدراسة واحد وثلاثين شاهدًا، منها واحد وعشرون شاهدًا في مبحث الأسماء، وأربعة شواهد في مبحث الأفعال، وستة شواهد في مبحث الحروف.
- بلغ الاستشهادُ النَّحويُّ في الأسماء المرفوعة سبعة شواهد، وثمانية شواهد في الأسماء المنصوبة، وثلاثة شواهد في الأسماء المجرورة.
- بلغ الاستشهادُ النَّحويُّ في الأفعال المبنيَّة شاهدين اثنين، وشاهدين اثنين الأفعال المعربة.
- بلغ الاستشهادُ النَّحويُّ في الحروف المفردة شاهدين اثنين، وشاهدين اثنين في الحروف الثنائيَّة، وشاهدين اثنين في الثلاثيَّة وما زاد.
- بلغ عدد الأبيات المأخوذة من ديوانه ثمانية وعشرين بيتًا، وبلغ عدد الأبيات غير الموجودة في ديوانه ثلاثة أبيات.
- تنوعت أبيات حسان بن ثابت بين البحور الشَّعريَّة المختلفة، فبلغ عدد الأبيات المأخوذة من البحر الطويل عشرة أبيات، والوافر تسعة أبيات، والبسيط خمسة أبيات، والكامل خمسة أبيات، والسريع بيت واحد، والخفيف بيت واحد.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم.

ثانيًا: قائمة الكتب:

ابن الأثير، أبو السَّعادات مجد الدين المبارك بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الكريم الشيباني(١٤٢٠هـ)، **البديع في علم العربية**، تحقيق: د. فتحي أحمد علي، ط١، مكة المكرمة – المملكة العربية السَّعودية، جامعة أم القرى.

ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يوسف، **النَّشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي مُحَمَّد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى (د.ت).

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، **الخصائص**، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (٢٠٠٠)، **سر صناعة الإعراب**، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (١٩٩٩)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

ابن الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم (١٩٥٤)، **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، تحقيق: د. مُحَمَّد بن عوض بن مُحَمَّد السهلي، ط١، الرياض، أضواء السلف للنشر.

ابن حنبل، أبو عبدالله أحمد الشَّيباني (٢٠١٠)، **مسند أحمد بن حنبل**، تحقيق: مكتب البحوث بجمعية المكنز، ط١، جمعية المكنز الإسلامي.

ابن السَّراج، أبو بكر مُحَمَّد بن السري بن سهل النَّحوي (١٩٩٦)، **الأصول في النَّحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٢، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة.

ابن سِيدهَ، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (٢٠٠٠)، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن الشَّجري، أبو السَّعادات ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة (١٩٩١)، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: د. محمود مُحَمَّد الطناحي، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي.

ابن الصائغ، أبو عبد الله، شمس الدين مُحَمَّد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي (٢٠٠٤)، **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي (١٩٩٨)، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود، والشيخ علي مُحَمَّد معوض، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن مُحَمَّد الحضرمي الإشبيلي (١٩٨٠)، **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)**، تحقيق: د. صاحب جعفر أبو جناح، بغداد، (د.ط).

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن مُحَمَّد الحَضْرَمي الإشبيلي (١٩٨٠)، **ضرائر الشِّعْر**، تحقيق: السيد إبراهيم مُحَمَّد، ط١، دار الأندلس للطباعة والنشر.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني (١٩٨٠)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، القاهرة، دار التراث، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني (٢٠٠١)، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: د. مُحَمَّد كامل بركات، ط٢، مكة المكرمة، مركز إحياء التراث الإسلامي.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا (١٩٩٧)، **الصاحبي**، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، ط١، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا (١٩٧٩)، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، ط٢، دار الفكر.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين مُحَمَّد بن عبد الله، الطائي الجياني (١٩٦٧)، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: مُحَمَّد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين مُحَمَّد بن عبد الله، الطائي الجياني (١٩٩٠)، **شرح التسهيل**، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. مُحَمَّد بدوي المختون، ط١، مصر، هجر للطباعة والنشر.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين مُحَمَّد بن عبد الله الطائي الجياني (١٩٨٢)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ودمشق دار المأمون للتراث.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي (١٤٠٠هـ)، **السبعة في القراءات**، تحقيق: د.شوقي ضيف، ط٢، مصر، دار المعارف.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم بن علي الأنصاري (١٤١٤هـ)، **لسان العرب**، ط٣، بيروت، دار صادر.

ابن النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن إسماعيل بن يونس المرادي النَّحوي (١٤٢١هـ)، **إعراب القرآن**، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات مُحَمَّد علي بيضون، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن الورَّاق، أبو الحسن مُحَمَّد بن عبد الله بن العباس (١٩٩٩)، **عِللُ النَّحو**، تحقيق: محمود جاسم مُحَمَّد الدرويش، ط١، الرياض، السعودية، مكتبة الرشد.

ابن هشام، أبو مُحَمَّد، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ مُحَمَّد البقاعي، لبنان، دار الفكر، للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن هشام، أبو مُحَمَّد، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، **شذور الذهب**، الطبعة: الأخيرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

ابن هشام، أبو مُحَمَّد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (١٩٨٥)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: د.مازن المبارك، ومُحَمَّد علي حمد الله، ط٦، دمشق، دار الفكر .

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا مُحَمَّد بن علي (٢٠٠١)، **شرح المفصل**، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأوسط (١٩٩٠)، **معاني القرآن**، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن مُحَمَّد الجرجاويّ (٢٠٠٠)، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السُّود، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

الأُشْمُوني، أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن عيسى نور الدين الشافعي (١٩٩٨)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبيد الله الأنصاري (١٩٩٩)، **أسرار العربية**، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبيد الله الأنصاري (٢٠٠٣)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ط١، المكتبة العصرية.

الأندلسي، أبو حيان مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان (١٩٩٨)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان مُحَمَّد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي.

الأندلسي، أبو حيان مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان (١٩٩٨)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دمشق، دار القلم.

باحمبص، أحمد عوض (٢٠٠٥)، **نظام الجملة عند ابن هشام الأنصاريّ**، أطروحة دكتوراه، جامعة عدن، كليَّة التربية عدن، جامعة عدن.

البَخاري، أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي (١٩٨٧)، **صحيح البخاري (الجامع الصحيح)**، ط١، القاهرة، دار الشعب.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (١٩٩٧)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: د. عبد السلام مُحَمَّد هارون، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي.

التَّهانوي، مُحَمَّد بن علي ابن القاضي مُحَمَّد حامد بن محمّد صابر الفاروقي (١٩٩٦)، **كشاف اصطلاح الفنون**، تحقيق د. علي دحروج، ط١، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.

الجاحظ، أبو عثمان، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني(١٤١٩هـ)، **البخلاء**، ط٢، بيروت، مكتبة الهلال.

جبر، يحي عبد الرؤوف (١٩٩٢)، **الشَّاهد اللغوي**، مجلة النجاح للأبحاث، العدد السادس.

جرجيس، أيُّوب (٢٠٠٤)، **الاختياراتُ النَّحويَّةُ لأبي حيَّان في (ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب)**، الإسكندريَّة، دار الإيمان للطباعة والنَّشر.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد (٢٠٠١)، أسرار **البلاغة في علم البيان**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد (١٩٨٢)، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، بغداد، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام.

الجرجاويّ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن مُحَمَّد الأزهري المصري (١٩٩٦)، **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، ط١، بيروت، الرسالة.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (١٩٨٧)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، بيروت، دار العلم للملايين.

الحريري، القاسم بن علي (١٩٩٦)، **درة الغواص في أوهام الخواص**، تحقيق: عبدالحفيظ القربي، ط١، بيروت، دار الجيل.

حسن، إبراهيم (١٩٨٤)، **الترخيم في اللغة، معناه، وأغراضه، وأنواعه**، القاهرة، مطبعة حسان.

حسن، عباس، **النَّحو الوافي**، ط١٥، دار المعارف.

الحندود، إبراهيم بن صالح (٢٠٠١)، **الضَّرورة الشِّعْرية ومفهومها لدى النَّحويين دراسة على ألفية بن مالك**، ط٣٣، المدينة المنورة، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الحادي عشر بعد المائة.

الدمشقي، أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي (١٩٩٠)، **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط١، عمّان، دار البشير.

ديوان ابن مقبل، تميم بن أبي بن مقبل العجلاني (١٩٩٥)، تحقيق: د. عزة حسن، بيروت، دار الشرق العربي، د.ط.

ديوان الأخطل، غياث بن غوث الأخطل (١٩٩٤)، شرحه وصنَّف قوافيه وقدَّم له: مهدي مُحَمَّد ناصر الدِّين، ط٢، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

ديوان الأعشى الكبير، أبو بَصير، ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي (١٩٨٣)، ط٧، شرح وتعليق: د. مُحَمَّد حسين، بيروت، مؤسسة الرسالة.

ديوان جرير (١٩٨٦)، شرح مُحَمَّد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان أمين طه، ط٣، دار المعارف، القاهرة.

ديوان حسان بن ثابت الأنصاري (١٩٩٤)، تحقيق: عبدأ مهنا، ط٢، دار الكتب العلمية.

ديوان العباس بن مرداس السلمي (١٩٩١)، تحقيق: د. يحيى الجبوري، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة.

ديوان الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب (١٩٨٧)، شرحه وضبطه وقدم له: الأستاذ علي فاعور، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

الزَّهوي، رشيد مُحَمَّد حسن (٢٠١٣)، **مسائل الخلاف النَّحوي والصَّرفي في كتاب (المحرر في النحو)** لعمر بن عيسى الهرمي(ت:٧٠٢هـ)، أطروحة دكتوراه، كلية التربية عدن، جامعة عدن.

الزَّبيدي، أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزَّاق الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د. ط)، (د. ت).

الزَّجَّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (١٩٨٥)، **اللامات**، تحقيق: د. مازن المبارك، ط٢، دمشق، دار الفكر.

الزركشي، بدر الدين مُحَمَّد بن عبد الله بن بهادر (١٩٥٧)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط١، بيروت، دار إحياء الكتب العربية.

الزَّمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، **الفائق في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي، ومُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، لبنان، دار المعرفة.

الزَّمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو(١٤٠٧هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ط٣، بيروت، دار الكتاب العربي.

الزَّمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو (١٩٩٣)، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط١، بيروت، مكتبة الهلال.

السامرَّائي، فاضل صالح (١٩٨٦)، **معاني النَّحو**، بيت الحكمة، ساعدت جامعة بغداد على نشره، تسلسل التعضيد (٨).

– **السَّكاكي**، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن مُحَمَّد بن علي الخوارزمي الحنفي، **مفتاح العلوم**، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، (د. ط)، (د. ت).

السُّهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (١٩٩٢)، **نتائج الفكر في النَّحو**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي مُحَمَّد معوَّض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الكتب العلمية.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (١٩٨٨)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، ط٣، القاهرة، مكتبة الخانجي.

السَّيرافي، أبو مُحَمَّد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (١٩٧٤)، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق: د. مُحَمَّد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مصر، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

السَّيرافي، أبو مُحَمَّد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٢٠٠٨)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

السَّيوطي، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن (١٩٩٨)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية

السَّيوطي، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية.

شُرَّاب، مُحَمَّد بن مُحَمَّد حسن (٢٠٠٧)، **شرح الشَّواهد الشَّعريَّة في أمات الكتب النَّحوية**، ط١، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة.

الشلوبين، أبو علي عُمر بن مُحَمَّد بن عمر الأزدي (١٩٩٣)، **شرح المقدمة الجزولية**، تحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، الرياض، مكتبة الرشد.

الصَّبان، أبو العرفان مُحَمَّد بن علي الشافعي (١٩٩٧)، **حاشية الصَّبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

ضيف، شوقي (١٩٦٨)، **المدارس النَّحوية**، مصر، دار المعارف.

العثيمين، مُحَمَّد بن صالح بن مُحَمَّد (١٤٢٧هـ)، **مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب**، ط١، مكتبة الرشد.

العُكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي (١٩٧٦)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي، القاهرة، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه.

العُكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي (١٩٩٥)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: د.عبد الإله النبهان، ط١، دمشق، دار الفكر .

عيد، مُحَمَّد، **النَّحو المصفى**، القاهرة، مكتبة الشباب (د.ط)، (د.ت).

الغلاييني، مصطفى (١٩٨٧)، **جامع الدروس العربيَّة**، ط٢، بيروت، المكتبة العصريَّة.

الفارسيُّ، أبو عليّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار النَّحوي (١٩٩٦)، **الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب.

الفارسي، أبو عليّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار النَّحوي (١٩٨٥)، **المسائل البصريات**، تحقيق: د. مُحَمَّد الشاطر أحمد مُحَمَّد أحمد، ط١، مطبعة المدني.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النَّجاتي، مُحَمَّد علي النَّجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط١، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (١٩٩٥)، **الجمل في النَّحو**، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٥.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري، **العين**، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، د.ت.

الفيروز آبادي، أبو طاهر مجد الدين مُحَمَّد بن يعقوب (٢٠٠٥)، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: مُحَمَّد نعيم العرقسُوسي، ط٨، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

القرشي، أحمد بن مُحَمَّد بن أحمد(١٤٢٣هـ)، **مسائل (إذن)**، المدينة المنورة، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ١١٩، السنة ٣٥.

القيسي، أبو مُحَمَّد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن مُحَمَّد بن مختار القيرواني الأندلسي(١٤٠٥هـ)، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة.

كاظم، عبد الهادي كريم الحربيّ (٢٠٠٥)، **الشَّاهد الشَّعري النَّحوي عند الفرّاء** في كتابه (معاني القرآن) دراسة نحوية، رسالة **ماجستير**، العراق، كليّة التربية، جامعة بابل.

الكوفيُّ، الشريف عمر بن إبراهيم (٢٠٠٢)، **البيان في شرح اللُّمَع لابن جنّي**، تحقيق: علاء الدين حمويَّة، ط١، عمَّان، دار عمَّار.

المالقي، الإمام أحمد بن عبد النور (٢٠٠٢)، **رصف المباني في حروف المعاني**، تحقيق: د. أحمد محمَّد الخرَّاط، ط٣، دمشق، دار القلم.

المبّرد، أبو العبَّاس مُحَمَّد بن يزيد الأزدي (١٩٩٧)، **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، القاهرة، دار الفكر العربي.

المبّرد، أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد الأزدي، **المقتضب**، تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عديمة، بيروت، عالم الكتب، د.ط، د.ت.

المرادي، أبو مُحَمَّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (٢٠٠٨)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي.

المرادي، أبو مُحَمَّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (١٩٩٢)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، والأستاذ مُحَمَّد نديم فاضل، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النَّيسابوري، **صحيح مسلم** (المسند الصحيح المختصر)، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

ناظر الجيش، مُحب الدِّين مُحَمَّد بن يوسف بن أحمد (٢٠٠٧)، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: د.علي مُحَمَّد فاخر، د.جابر مُحَمَّد البراجة، د. إبراهيم جمعة العجمي، د.جابر السيد مبارك، د. علي السنوسي مُحَمَّد، د. مُحَمَّد راغب نزَّال، ط١، القاهرة، دار السلام.

النَّجار، مُحَمَّد عبد العزيز (٢٠٠١)، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، ط١، مؤسسة الرسالة.

اليعلاوي، مُحَمَّد (١٩٨٩)، **الشَّواهد في العربية**، مجلة الدروس العمومية، جامعة تونس، كلية الآداب، بمنوبة.